IJA # 1445

1959-1960 High School Economics Curriculum

١٨/١٢/١٩٥٩ منهج علم الاقتصاد المقرر للسنة ٥٩/١٩٦٠ الدراسية للصفوف الرابعة والخامسة الاعدادية - الفرع العلمي
((معلومات عامة))

علم الاقتصاد - هو العلم الذي يصف محاولات الانسان لاشباع حاجاته عن طريق استغلال الموارد الطبيعية .

الحاجات - لما كان الانسان مدني بطبعه ولا يستغني عن جماعة يعيش بينها فهو بحاجة الى مجتمع يتعاون فيه مع غيره ليهيء لنفسه أسباب الرفاه ولما كانت رغباته متعددة وعجز بذاته عن تحقيق كل ما يصبو اليه ادى ذلك الى تقسيم العمل بين الناس كل ذلك مرجعه للانسان حاجات يريد اشباعها وهي الدافع الاساسي لاجهاد نفسه في العمل والانتاج .

وقد عرفت الحاجة بأنها كل رغبة تساور النفس في الحصول على الاموال الاقتصادية والانتفاع منها سواء اتفقت تلك الرغبة مع القواعد القانونية والصحية والاخلاقية او اختلفت بعضها .

فرغبات الانسان في التدخين وفي شرب الخمر وفي تعاطي المخدرات وفي التزين بحجر ثمين تعتبر كلها من قبيل الحاجات الاقتصادية .

خصائص الحاجات - للحاجات خصائص يمكن اجمالها بما يأتي :-

١ - انها قابلة للزيادة والتعدد . ٢ - انها قابلة للتشبع . ٣ - انها يمكن احلال بعضها محل البعض الآخر . ٤ - انها متكاملة . ٥ - انها تتأثر بالعادات وبالوسط الاجتماعي .

١ - قابليتها للزيادة والتعدد - ان الحاجة ترتبط بالرغبة وبما ان الرغبات متعددة فالحاجات متعددة ايضا ويرتبط تعدد الحاجات بالمدنية فقديما كانت حاجات الانسان قليلة جدا كحاجته للتغذية والمسكن والملبس ثم اخذت هذه الحاجات تنمو تدريجيا وتتنوع حتى اصبح الانسان انه بحاجة الى التعليم والسياحة والاتصال السريع .....

٢ - قابليتها للتشبع (الاشباع) . - حاجات الانسان يمكن اشباعها غير ان حد التشبع يختلف باختلاف انواعه فبالنسبة للحاجات الطبيعية والضرورية كحاجة الانسان للطعام والشراب والنوم . تكفي كمية محدودة في وقت معين من الشيء المرغوب لاشباع حاجة الانسان فاذا وصلت الى حد التشبع زالت الرغبة في الحصول وهبطت الى درجة الصفر فمثلا العطشان الذي شرب الماء حتى ارتوى فلا حاجة له به بعد ذلك اما حد التشبع في الحاجات المدنية والكماليات فغير واضح ولكن اذا تصورنا في وقت معين استطعنا ان نهيء لصاحب الحاجة كل ما يخطر بباله من حاجة مدنية معينة يكون قد سد حاجته ولا يستطيع طلب شيء جديد بعد ذلك .

وثمة حاجة لا يمكن اشباعها بأية حال وهي حاجتنا الى النقود فالرغبة في الحصول على المائة دينار الثانية لا تقل عن الرغبة في الحصول على المائة الاولى ولا يعقل ان يرفض الانسان بحجة ان ما عنده يكفيه .

٣ - امكان قيام الحاجات بعضها مقام الآخر (الاحلال او الاستبدال) . - ان الحاجات تتنافس بعضها بعضا وكثيرا ما تسد حاجة اخرى اي ان الحاجة يمكن ان يحل بعضها محل البعض الآخر اذا وجد بينها ترابط فالحاجة الى التدفئة بالخشب قد تشبع باستعمال الفحم والنفط وحاجة الانسان الى الاكل مثلا يمكن اشباعها بالخبز المصنوع من الذرة والشعير اذا ارتفع ثمن القمح وهذه الخاصية تحول دون جشع المحتكرين .

٤ - الحاجات متكاملة - ان الحاجة لا تظهر منفردة لوحدها وانما توجد الى جانبها حاجات تكملها فالحاجة الى السيارة يعقبها الحاجة الى شراء الوقود اللازم لها لكي تسير وحاجة الشخص الى حلة يلبسها تشعره بحاجة الى حذاء وقميص .

٥ - الحاجات تتأثر بالعادات والوسط الاجتماعي . - اذا اعتاد الناس اشباع حاجاتهم على نحو معين فانه من الصعب اقلاعهم عنها فتصبح متأصلة في نفوسهم كتعود بعض الناس على التدخين او المطالعة .... وتعظم اثره على تنوع الحاجات فاذا وجدت عائلتان دخلهما وافرادهما واحد يسكنان في وسط اجتماعي واحد فان مستواهما المعيشي وحاجاتهما تكون [illegible] التقليد الاجتماعية .

المنفعة الاقتصادية

تعريف المنفعة - المنفعة الصفة التي اذا توفرت في شيء جعلته صالحا لاشباع حاجة بصرف النظر عن درجة اهمية الحاجة وبصرف النظر عن كون هذا الاشباع منافيا او غير مناف للقواعد الاخلاقية والصحية ... فالمخدرات والمشروبات الروحية تعتبر نافعة لانها تشبع حاجة ولا تعتبر نافعة في اللغة الجارية .

- يتبع -

النشاط الاقتصادي

يقصد بالنشاط الاقتصادي المجهود الذي يبذله الانسان في سبيل اشباع حاجاته عن طريقة الحصول على خدمات الاشياء المادية وخدمات الاشخاص .

خصائص النشاط الاقتصادي

١ ـ انه اجتماعي ـ ويظهر من ان الناس متضامنين يعتمدون على بعضهم بعضا حينما يزاولون نشاطا اقتصاديا مهما تكن انتاج مثلا يغير التعاون بين الافراد بالمشروع التجاري او الصناعي يقوم على جماعة من العمال واصحاب رؤوس الاموال وحتى بالنسبة للصانع او المزارع المستقل فانه مع ذلك يعتمد على غيره فهو ينتج بآلة صنعها غيره .

٢ ـ انه فردي في مصدره لان قيمة الانسان كعنصر اقتصادي تتوقف على صفاته الشخصية كدرجة نشاطه ومقدار ذكائه .

بواعث النشاط الاقتصادي

١ ـ بواعث ذاتية اساسها المصلحة الشخصية اذ لولا المنفعة الخاصة لما اقدم الناس على اجهاد انفسهم .

٢ ـ بواعث مجردة عن المصلحة الشخصية ومبنية على التضحية والتعاون فبحكم وجود الانسان في مجتمع منتظم يحتاج بعضهم الى البعض الآخر ويعتمد كل منهم على الآخرين فيتعاونون منتجين ومستهلكين .

الاموال

تعريفها ـ كافة الاشياء التي تشبع حاجة الانسان مباشرة او غير مباشرة ان المنفعة هي الصفة الاساسية لهذه الاشياء .

انواع الاموال

١ ـ اموال مادية واموال غير مادية .

الاموال المادية تشمل الاشياء الناضة التي لها وجود حسي كالارض والماء والهواء والمواد الغذائية والملابس والاموال غير المادية ليس لها وجود حسي كالذكاء وقوة الجسم والجمال .

٢ ـ الاموال الحرة والاموال الاقتصادية =

الاموال الحرة هي التي توجد في الطبيعة بكميات غير محدودة نسبيا او ان الانسان لا يملك السيطرة عليها ومن امثلتها الهواء والماء واشعة الشمس ويمكن ان تتحول الى اموال اقتصادية تحت ظروف خاصة فمثلا يصبح الهواء والماء بضاعة اقتصادية عند تزويد القاطرات او المنازل او المخازن بكميات هواء او بالماء الداني او البارد .

الاموال الاقتصادية

هي الاموال التي لا تهبها الطبيعة وانما هي محدودة الكمية بالنسبة للاستهلاك ولها قيمة تبادلية فيمكن ان يكون موضوع عقد من العقود كالبيع والايجار وهي تشمل ثروة الافراد المادية وغير المادية القابلة للاستبدال كالاراضي والاسهم والسندات والآلات واسم التجارة .

انواع الاموال الاقتصادية =

يمكن تقسيم الاموال الاقتصادية الى قسمين رئيسيين :ـ

١ ـ اموال الاستهلاك .

٢ ـ اموال الانتاج .

ـ يتبع ـ

١ ـ اموال الاستهلاك ـ وهي تلك الاموال التي تشبع حاجة الانسان بصورة مباشرة وتستهلك اما بسرعة المواد الغذائية او الوقود او لمدة طويلة كالمساكن والمجوهرات والكتب والملابس .

٢ ـ اموال الانتاج ـ وهي تلك الاموال التي تشبع حاجة الانسان بصورة غير مباشرة وتستعمل في انتاج غيرها وهي اما ان تكون مواد اولية كالقطن والخشب والحديد او ادوات آلية او ادوات كالارض والآلات الزراعية والمصانع وبعض الاموال تستعمل كاموال استهلاك او انتاج كالنفط يستعمل للتدفئة والادارة او الانتاج .

الخدمات وهي تولف نوعا مهما من الاموال الاقتصادية والخدمات وتشمل الخدمات تلك الاشياء غير المادية التي تملك صفة المنفعة والندرة والمبادلة بالصميات الجراحية والانغام الموسيقية والدليل على هذه الخدمات بضائع اقتصادية هو استعداد الناس لدفع الثمن مقابل الحصول عليها . واحيانا تكون قيمتها اكبر من قيمة البضائع المادية فالطبيب الذي ينتذ المريض من الموت والمحامي الذي ينتذ موكله من المشنقة والشرطي الذي يمنع وقوع السرقة كل هؤلاء ينجزون خدمات لا يمكن قياسها باية ثروة مادية .

العمليات الاقتصادية الاساسية

بما ان المصادر الاقتصادية اي الجهد البشري ورأس المال والمصادر الطبيعية محدودة في كل قطر فلا بد من تنظيمها وادارتها على نحو من الانحاء بحيث يتاح الوفاء باكثر مايمكن من الحاجات ومن الممكن القول بوجود اربع عمليات اقتصادية وهذه العمليات هي :ـ

١ ـ الانتاج ٢ ـ المبادلة ٣ ـ التوزيع ٤ ـ الاستهلاك .

الانتاج

هو خلق المنفعة او زيادتها في الاموال لتصبح ملائمة لسد رغبات الانسان او تقديم خدمات من شانها ان تشبع رغبات الانسان اذا انتاج خلق المنفعة يكون مباشرا واذا سد انسان حاجته بدون استخدام سلع رأس المال في عملية الانتاج ومثالها عندما يصنع الشخص كوخه بيده من اغصان الاشجار ويكون الانتاج غير مباشر . اذا سد الانسان حاجته باستخدام سلع رأس المال وهذا هو الغالب ومثالها تصفية عروق المعادن من التراب وتحويل جلود الحيوانات الى احذية وحقائب ففي هذه الامثلة حولنا المادة وحورنا فيها وجدنا ثروة جديدة بحيث تسد الحاجات الاقتصادية وقد كانت قبلا خلوة من المنفعة اذا ليست بما اصبحت عليه . اما الانتاج بمعنى زيادة المنفعة فوضعها حين يكون في المال منفعة ابتداء ولكنها تكون محدودة فالعملية الانتاجية عند تقريب المال من الاشخاص الذين يحتاجونه فهو يؤخذ من مكان يكثر فيه فتقل منفعته الى مكان يقل فيه وتزداد الحاجة اليه فالعراق ينتج تمرا اكثر مما يحتاجه وتنتج الهند الشاي ما يزيد عن حاجتها فاذا نقلنا التمر من العراق الى الهند ونقلنا الشاي من الهند الى العراق فعملية النقل هنا تزيد من منفعة الاموال ويعتبر الانتاج احد النوعات الاساسية في الاقتصاد وعوامل الانتاج اربعة :ـ

١ ـ الارض والمصادر الطبيعية ٢ ـ العمل ٣ ـ رأس المال ٤ ـ التنظيم (الادارة)

ويتناول الانتاج انواعا عديدة من النشاط الاقتصادي كالزراعة والصناعة والتجارة واستخراج المعادن والصيرفة واعمال التسلية والاستشارات القانونية .

٢ ـ المبادلة

هي قبول شيء بدلا عن شيء آخر فلو انتج مزارع قمحا انه ينتقل من ملكه الى ملك التاجر كما ينتقل من ملك هذا الى ملك الطاحن والخباز والى المستهلك على شكل خبز . والمبادلة التي تجري راسا تسمى بالمقايضة وتجري المبادلة بصورة غير مباشرة اي باستعمال وسيط لتسهيل عملية المبادلة والوسيط الغالب في المبادلة في الوقت الحاضر هو النقود .

٣ ـ التوزيع

للتوزيع معاني ثلاثة :ـ

١ ـ يعني تقسيم مجموع الدخل في المجتمع بين عوامل الانتاج فتدخل في باب التوزيع هنا على الاجور والريع والفائدة والربح ويسمى هذا التوزيع بالتوزيع الوظيفي .

٢ ـ يعني تقسيم مجموع الدخل في المجتمع بين الافراد وبين تقسيم فوائدها ومضارها وهذا ما يسمى بالتوزيع الشخصي .

ـ يتبع ـ

٣ — يعني نشر السلع وتفريقها بالوسائل التجارية المعتادة وهذا ما يسمى بالتوزيع المادى.

٤ — الاستهلاك

هو استعمال الاموال الاقتصادية والخدمات لاشباع رغبات الانسان رأسا ويقضي الاستهلاك الى تحطيم المنفعة او الى زوال المنفعة الاولى فيه كما لوعصرت برتقالة وشرب ماؤها .
وقد يقضي الاستهلاك الى انقاص المنافع في المال تدريجيا كما في حالة استعمال الملابس ويصح ان يستعمل الاستهلاك بمعنى الانفاق على شراء الأموال الأستهلاكية .
ويستعمل الأستهلاك ايضا للدلالة على استعمال المواد الأولية في الأنتاج اوعلى اندثار الآلات باستعمالها والاول يسمى الاستهلاك غير المنتج والثاني الاستهلاك المنتج .

عوامل الأنتـــاج

١ — الطبيعة. ٢ — العمل. ٣ — رأس المال. ٤ — التنظيـم .

١ — الطبيعة

وهي أقدم العناصر وجودا وتشمل الأرض والقوى والعوامل الطبيعية التي تحيط بهـــا كالحرارة والضوء والهواء والماء وما في باطنها كالمعادن وعلى سطحها حيث يـــزاول الانسان أعمالـــه .

تأثير الطبيعة في الانسان وعلى الأنتاج : ان الطبيعة تؤثرعلى الانسان وعلى الانتـاج فالمناخ يؤثرعلى الناس تأثيرا متباينا فالحر يساعد على الفتور ويسبب قلة الحاجـــات من مأكل وملبس ومسكن والمناطق القارصة البرد شحيحة في خيراتها والمناطق المعتدلـة يزداد فيها نشاط سكانها وتتنوع حاجاتهـــم .
وللعوامل الجيولوجية أثرها على الأنتاج وعلى الانسان وخصوبة التربة والتضاريـــس الأرضية وموقع البلد الجغرافي وكثرة المواد الأولية ووجود مساقط المياه كل ذلك يعطـي نتائج مختلفة من حيث انواع المزروعات التي تنبت او الصناعات التي يمكن ان تقـــوم ومقدار الثروة التي يملكها البلـــد .

تأثـير الأنسـان في الطبيعـــة

استطاع الانسان ان يؤثر في الطبيعة تأثيرا محدودا منذ أن وجد على سطح الأرض فقد دجنت الحيوانات وقطعت الغابات واهتدى الى المعادن وشق الانفاق واستخـــدام القوى الطبيعية في أغراضه الانتاجية وكان عمله هذا أثرا في تطور الأنتاج وزيـــادة ورخص البضائـــع .

٢ — العمـــل

يعتبر العامل الثاني من حيث القدم في حقل الأنتاج فقد وجد الأنسان على الأرض بعد ان وجدت الأرض. ويعتبر العمل والطبيعة ذا أهمية متقاربة من حيث الأنتاج . اذ لولا الجهد البشري لكانت المصادر الطبيعية قليلة الفائدة في سد حاجات الأنسان ولـــم يكن لرأس المال وجود وكذلك العمل بمفرده لا يمكن ان ينتج شيئا بدون الطبيعـــة فالعمل انه الجهد الارادى الذى يبذله الأنسان لزيادة الاموال والخدمـــات التي تسد حاجاته .

شـــروط العمل :

١ — ان يبذله الأنسان فالخدمة التي تقدمها الحيوانات للأنسان لا تعتبر عملا من الناحية الأقتصاديـــة .
٢ — ان يكون العمل صادرا عن ارادة تعلم انها تؤدى عملا معينا فأعمال السخرى والمساجين تعتبر عملا اقتصاديا رغم ما فيها من اكراه .
٣ — ان يقصد من العمل غرض اقتصادى فمجهود الهواة والذين يتسلقون الجبال بغيـــة التسلية لا تعتبر عملا اقتصاديا .

— يتبع —

أقسام العمل

أ) اما ان تكون عضلية اذا كان المجهود الأساسي فيها عضليا كأعمال الحمالين او ان تكون عقلية اذا كان المجهود الأساسي فيها تفكيرا كأعمال العلماء ·

ب) اما ان تكون أعمالا موصوفة اذا تطلبت خبرة فنية في أدائها كعمال الكهرباء او ان تكون بسيطة كنقل الحجارة او الاوراق في الدوائر ·

ج) اما ان تكون صناعية وهي خلق المنفعة وتشمل الاعمال الاستخراجية كالتعدين والتحويلية كصناعة الورق وصناعة النقل التي تقوم على نقل الاشخاص وتقريب الاموال الى المستهلكين·

٣ــ رأس المال

مجموعة الأموال التي يملكها الانسان في وقت معين وهذا التعريف يشمل رأس المال بصورة عامة ما تعلق منه بالانتاج كالآلات وما تعلق منه بالاستهلاك كالملابس وما تعلق بالمبادلة كالذهب على ان الغرض من البحث الحاضر هو بحث رأس المال بوصفه عاملا من عوامل الانتاج وبهذا الوجه يمكن تعريف رأس المال المنتج بأنه السلعة الناتجة عن مزيج سابق بين العمل والطبيعة والتي تستخدم في انتاج ثروة جديدة وقد وجد رأس المال بعد الطبيعة والعمل لانه تكون نتيجة امتزاجهما وتزداد أهمية رأس المال في كل البلاد مهما اختلفت أنظمتها السياسية والاقتصادية لأنه أصبح العنصر الذى يعتمد عليه اعتمادا كبيرا ·

أقسام رأس المال المنتج

١ــ رأس المال الثابت ورأس المال المتداول أما الثابت فهو الذى يستخدم في الانتاج دون ان يتغير شكله أو يستنفذ كالمباني الصناعية والاجهزة الصناعية وأجهزة النقل أما المتداول فهو الذى يستعمل مرة واحدة في الانتاج ويستنفذ اما بسبب تحويله الى شيء آخر كالصوف او استهلاكه كالخبز والفرق بينهما :

أ) رأس المال الثابت يحتسب في نفقات الانتاج خلال مدة طويلة ينقسم ثمنه فيها على هذه المدة اما المتداول فيحتسب ثمنه مرة واحدة في نفقات الانتاج ·

ب) رأس المال الثابت يستعمل غالبا في نوع واحد من انواع الانتاج هو الذى أوجد من أجله المال الثابت كمكائن الخياطة لا يمكن استعمالها في غرض من نوع آخر ·

اما المتداول فيستعمل في اغراض مختلفة فالحديد يستعمل للبناء وفي صناعة الالات ·

٢ــ رأس المال الخاص ورأس المال المقترض: الاول يملكه المشروع فردا او شركة ابتداء اما رأس المال المقترض فهو الدين الذى عقده المشروع فالأول يدخل في حساب الدائن ويدخل رأس المال المقترض في حساب المدين ·

٣ــ رأس المال الأصلي ورأس المال المكتسب : والأصلي هو الذى يقدمه الشركاء عند تأسيس المشروع اوعند توسيعه اما المكتسب فهو رأس المال الاحتياطي الذى كونه المشروع وهو ما اقتطع من الأرباح السنوية ويستعمل هذا ايضا في الانتاج كرأس المال الأصلي ·

٤ــ التنظيم

لاحظنا من دراسة عوامل الانتاج السابقة ان كل عامل لا يستطيع ان ينتج شيئا بمفرده فلا بد من جمعها في يد واحدة او تحت ادارة واحدة لتسيير عملية الانتاج ومن الجائز ان يقدم شخص واحد العوامل الثلاثة : الارض والعمل ورأس المال كالفلاح الذى يزرع أرضه بنفسه وصاحب الحرفة والتاجر الصغير

— يتبع —

ويوصف كل واحد من هؤلاء بالمنتج المستقل · وقد يحصل ان الفرد الواحد لا يجمع بين يديه هذه العوامل الثلاثة كالفلاح الذي يملك ارضا ولا يمتلك رأس المال فيقترض رأس المال برهن أرضه وكذلك الفلاح الذي يقدم عمله برأس ماله ولكنه لا يمتلك الارض فيضطر الى استئجارها وهكذا · وقد يصح كذلك ألا يكون بمقدور المنتج ان يقدم شيئا من جانبه وان يتوجه الى السوق للحصول على عناصر الانتاج وهذه الحالة تتناول غالبا المشروعات الكبيرة التي تنشأ على شكل شركة مساهمة فالمنظم هنا هو المنتج الذي يستمير عناصر الانتاج كلها او بعضها من الخارج ويقوم بجمع عوامل الانتاج كلها وان يوفّق بينها ليستخلص منها أحسن عائد ممكن· فالمنظم هو المحرك الاكبر لعوامل الانتاج ويعمل للحصول على اكبر قدر من الكسب النقدي· وهو الذي يتحمل مخاطر الانتاج بعكس الرأسمالي الذي يأخذ الفائدة على رأس ماله سواء ربح المشروع ام خسر هذا اذا كان المنظم شريكا اما اذا كان منظما اقتصاديا كمدير اي مشروع له أجره المتفق عليه بصرف النظر عن نجاح المشروع ويقوم المنظم المالك او الشريك بوظيفتين :

أ) فنية : وهي تهيئة عوامل الانتاج ·

ب) اقتصادية: ايجاد التوازن بين العرض والطلب وبين تكاليف الانتاج وسعر البيع وتشمل تكاليف الانتاج الثمن الذي يجب ان يدفعه المنظم للحصول على كل عامل من عوامل الانتاج · فلو أراد المنظم ان يدير مشروعا للحديد فعليه ان يسجل نفقات الانتاج التالية :

١ ــ بدل ايجار الارض التي يستخرج منها الحديد ·
٢ ــ اجور العمال ·
٣ ــ الفائدة : لرأس المال الذي يجب اقتراضه واندثار الآلات ·

مما تقدم يمكن تعريف التنظيم هو الجمع بين عناصر الانتاج والتوفيق بينها لتقوم بالانتاج على أحسن ما يمكن ·

الناتج القومي والدخل القومي

١ ــ الناتج القومي : ان السلع والخدمات المتدفقة من تجمع عوامل الانتاج للمصادر الاقتصادية تكون الناتج القومي · ويعرف الناتج القومي بانه القيمة النقدية للسلع المنتهية والقيمة النقدية للخدمات المقدمة رأسا الى الأشخاص خلال مدة معينة · والقسم الاول وهو السلع المنتهية ويشمل السلع في شكلها الاخير المهيأ للاستعمال وهي ثلاثة أصناف :

١) سلع استهلاكية كالمواد الغذائية والملابس والسلعات ···
٢) سلع انتاجية كالآلات والأجهزة والمباني الصناعية ·
٣) السلع الحربية الخاصة بالحكومة ·

والقسم الثاني وهو الخدمات التي تقدم رأسا الى المستهلكين الآخرين كالخدمات التي تقدمها الحكومة او البلدية والخدمات التي يقدمها الافراد او المشروعات الخاصة كخدمات الاطباء والمهندسين والمحامين وخدمات الحلاقين · ولا يدخل في حساب الناتج القومي قيمة الخدمات التي تدخل في انتاج السلع كأجور العامل في المعمل او راتب الموظف الحكومي او الكاتب عند التاجر ··· حتى لا تحسب مرتين وتقاس قيمة الناتج القومي بالوحدات النقدية لمدة سنة عادة فيقال مثلا ان الناتج القومي للعراق هو ٢٥٠ أو ٣٠٠ مليون دينار او اكثر او اقل ويمثل هذا المجموع النتيجة الحاصلة من استخدام المصادر الاقتصادية للدولة خلال سنة وللتغيرات في مجموع الناتج القومي في سنة لاخرى تمثل عادة التغيرات في استخدام المصادر ·

— يتبع —

٢ — الدخل القومي : الى جانب التقدير الاحصائي للناتج القومي المكون من السلع والخدمات هناك تقدير احصائي آخر يسمى بالدخل القومي وهو يمثل النفقات النقدية الاساسية لانتاج السلع والخدمات واشكالها الأساسية هي الاجور المستخدمة لانتاج السلع والخدمات والارباح والفوائد وبدلات الايجار المكتسبة خلال العملية الانتاجية والرواتب . والدخل القومي يقاس بالنقود ايضا فيقال مثلا ان الدخل القومي للعراق ٣٠٠ مليون دينار او اقل او اكثر في السنة تبعا لحالة الاستخدام .

الدخل الحقيقي والدخل النقدى

الدخل الحقيقي : يمثل السلع والخدمات التي تؤلف الناتج القومي اما الدخل النقدى فيتألف من المدفوعات النقدية التي يكسبها الافراد كالاجور والرواتب وهذه المدفوعات هي التكلفة النقدية لانتاج الدخل الحقيقي .

توزيع الدخل القومي واستعماله

مما سبق تبين ان مجموع الدخل المكتسب اى الدخل القومي يمثل تكلفة العوامل التي تسهم في صنع الناتج القومي . ان الدخل القومي يقسم بين الذين شاركوا في عملية الانتاج بشكل حصص وتذهب هذه الحصص بصفة أساسية الى ثلاثة أصناف :

١) الذين يعملون للحصول على الاجور والرواتب اى الذين يكسبون الدخل لقاء عملهم المبذول .

٢) الذين تقوم حقوقهم على الدخل بسبب امتلاكهم الاموال المنقولة وغير المنقولة وتسمى مدخولات هؤلاء باسم الربح والفائدة والايجار .

٣) الذين يحصلون على دخلهم باستخدام عملهم وملكيتهم في وقت واحد وبيعهم منتجاتهم او خدماتهم الى المستهلكين رأسا .

ان الدخل القومي في عملية الانتاج ليس هو نفسه الذى يدفع الى الافراد ويستلمونه فعلا . فقد تكون من مكافآت العمال وغيره مشتملة على جملة استقطاعات تدفع الى الضمان الاجتماعي وما أشبه . كما ان ارباح الشركات المساهمة قلما تدفع جميعا الى حملة الأسهم فهي تشمل على الضرائب غير المباشرة المفروضة عليها وهذا ما يسمى بالأرباح غير الموزعة .

" مكونات الناتج القومي "

يتكون الناتج القومي مما يأتي :

١ — المقادير النسبية لقيمة السلع وتشمل قيمة السلع المنتهية سواء كانت لغرض الانتاج او الاستهلاك .

٢ — الخدمات : وتؤلف جزءا مهما من الناتج القومي والقصد بها الخدمات غير الأساسية وهي تلك الخدمات التي تقدم رأسا الى الأفراد وهي اما ان تكون عامة كالخدمات التي تقدمها الحكومة او خاصة كالخدمات الطبية والقانونية .

٣ — الجهود سواء كانت عضلية ام عقلية فكلما تظافرت الجهود وزاد التعاون كلما زاد الناتج القومي وبالعكس .

٤ — الزمن وهي المدة اللازمة لتكوين الناتج القومي وتشمل المدة اللازمة للانتاج والتي تمتد من بدء انتاج السلعة حتى الانتهاء من انتاجها فتصبح صالحة للأستعمال فكلما طال الزمن المخصص للانتاج كان الناتج القومي قليلا والعكس صحيح وقصر المدة يعتمد على المهارة واستعمال الآلات الحديثة في الأنتاج .

— يتبع —

وخلاصة القول يتكون الناتج القومي لاى بلد من السلع زائدا خدمات الافراد والحكومة زائدا جهود العمال والمفكرين زائد الزمن الذى يستغرقه الانتاج ·

مكونـــات الدخل القومي : يتكون الدخل القومي مـن :
١ ــ الريع · ٢ ــ الاجـور · ٣ ــ الفائدة · ٤ ــ الربح ·

القيمة : هي مقدار المال الذى يمكن الحصول عليه بدلا عن مال آخر اوعن خدمات : فلو أمكن الحصول بمثقال من الذهب على اربعين مثقال من الفضة لكانت قيمة الذهب بمقادير الفضة هي بنسبة ٤٠ : ١ وبما ان النقود هي الوسيط الملائم في المبادلة فقيمة الشيء يعبر عنها بقدر من النقد · وتعبير القيمة على هذا الأساس يختلـــف عن السعر في الاقتصاد ·

هناك عدة نظريات في تفسير القيمة ولكن ما من نظرية يمكن اعتبارها حاسمة ويمكننـــا الآن بحث تفسير القيمة في نظريتين :

١ ــ النظريات التي تفسر القيمة بالمنفعة : قيمة المنفعة عبارة عن درجة منفعة الشيء في وقت معين بالنسبة للشخص الذى يمتلك ذلك الشيء · وعلى هذا الأساس تزداد قيمـــة الشيء كلما زادت قدرته على سد حاجات الانسان · واصحاب هذه النظرية يقولـــون ان القيمة هنا تتأثر بعاملـــين :
١) الندرة · ٢) الانتظـــار ·

فلو توفرت الأشياء وزادت عن حاجة الأنسان لكانت منفعتها زهيدة كالماء في النهر بينما تزداد منفعة قدح واحد في الصحراء الى حد تدفع الشخص العطشان الى دفـع ما يملك ثمنا لحياته ·

تختلف قيمة منفعة الشيء الذى يشبع حاجة حاضرة عن قيمة منفعة نفس الشيء الـذى يشبع حاجة مستقبلة · فالشخص يقبل ان يدفع كمية من النقود للحصول على معطـف يلبسه في بداية موسم الشتاء اكثر مما يدفعه عن المعطف نفسه في اواسط موســم الشتاء او نهايته ·

٢ ــ تفسير القيمة بالعمل : اى ان قيمة الشيء تتحدد بالعمل الذى بذل في انتاجـــه لشخص متوسط المهارة في كل فرع من فروع الصناعة في الظروف العادية للأنتاج : فكلما بذل العامل جهودا اكثر في انتاجه السلعه كانت قيمتها مرتفعة ·

الريع : هو الميزة الفرقية بين أرض وأخرى ومشروع وآخر ويتحدد الريع اما بالغلـــة او النقـــود · فاذا كانت لدينا قطعتان من الارض مختلفتان في الخصوبـــة وزرعناهما حنطة وصرفنا عليهما مقدارا متساويا من العمل ورأس المال وانتجـــت الاولى طنين والثانية طن ونصف فان ريع الارض الاولى بالنسبة للثانية هو نصـــف طن بالغلة واذا كان ثمن النصف طن عشرين دينارا كان هذا المبلغ هو ريـــع الارض مقدرا بالنقود ·

العوامل التي توثر بالريع

١) خصوبة الارض : فالأرض الخصبة يدفع عنها الانسان ريعا اعلى مما يدفعه عن الارض الاقل خصوبة لانها تعوضه بوفرة غلتها وبالعكس ·

٢) الموقع : اما ريع الموقع فيرجع الى اتساع العمران والى قرب الارض من المستهلكـــين فاذا تساوت الاراضي من حيث الخصوبة فان الانسان يفضل الارض القريبة من الاسواق لان اجور النقل تعتبر جزءا من تكاليف الانتاج وبالتالي فانه يدفع ريعا لصاحـــب الارض بالنسبة للأرض البعيدة ·

٣) كثافة السكان : فكلما ازداد عدد السكان ارتفع مقدار الريع بصورة عامة والعكس صحيح فسهول الصين يزداد ريعها بالنسبة لسهول الرافدين ·

٤) ارتفاع مستوى المعيشة : ان ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد يؤدى الى استغلال الارض الى ابعد الحدود لكي تسد حاجات النامي الزراعية والعكس صحيح ·

— يتبع —

شبه الريع : وهو عائد رؤوس الاموال والمدخولات لفترة قصيرة من الزمن ويمكن الحصول عليه من موارد اخرى غير الزراعة :

١) الارض في المدن فان الريع يظهر بوضوح فيها اذا زاد الطلب على العرض .
٢) في الصناعة الاستخراجية فان المناجم وابار البترول الغنية بالمواد الخام والسهلة التعدين والقريبة من الاسواق يكون ريعها اكثر من غيرها التي تكون بعيدة عن مراكز الاستهلاك .
٣) في المعاملات التجارية بين البائع والمشتري ويرجع ذلك الى حسن المعاملة .

الأجـــور

الأجر : هو الدخل الذي يحصل عليه العامل لقاء عمله الذي يقدمه لصاحب المشروع ويتكون عادة من مقدار من النقود وقد يكون الاجر كله او بعضه عينا ولا يغير مقدار الاجر من صفة العامل فقد يبلغ ألوف الدنانير شهريا وقد يكون بضعة دنانير .

طرق تحديد الأجـور :

١ — الاجور حسب الزمن : وبموجب هذه الطريقة تحدد أجرة العامل بحسب الزمن الذي يستغرقه في العمل فيعطى للعامل أجرته حسب الساعة او اليوم او الاسبوع او الشهر او السنة وتتبع هذه الطريقة في الاعمال التي لا يمكن تقسيمها الى اجزاء بحيث يعتبر كل جزء منها عملا قائما بذاته كالاعمال الآلية وغيرها . وتتميز هذه الطريقة بأنها لا تؤدي الى ارهاق العامل كما وانها لا توجد تفاوتا بين العمال فيما يكسبون وعلى هذا الاساس فان نقابات العمال تفضل هذا النوع من طرق تحديد الأجـور . وهذه الطريقة صالحة بالنسبة للعامل ولكنها مضرة بالنسبة لرب العمل وذلك لأن العامل ليست له مصلحة شخصية في العمل فيقدم اقل مجهود ممكن وفي هذه الحالة يقوم رب العمل بمراقبة العمال بدون انقطاع كي لا يتوقفون عن العمل او يتباطؤون وهذا يكلف رب العمل عناء المراقبة الشديدة .

٢ — الاجر حسب القطعة : تقدر أجرة العامل حسب هذه الطريقة بمقدار العمل الذي ينجزه العامل بصرف النظر عن الزمن الذي يستغرقه في عمله وتتبع هذه الطريقة في الحالات التي يجوز جعل العمل فيها اجزاء كل جزء قائم بذاته ومساو للآخر حتى يسهل تحديد اجرة كل جزء او قطعة منه .

مزاياهـــا : تمتاز هذه الطريقة بما يأتـــي :

١) انها ليست مبنية على مجرد الزمن بل على مقدار الانتاج الذي ينتجه العامل .
٢) انها تفيد رب العمل لانها تقلل من رقابته على العمل ومن النفقات ايضا .
٣) انهـــا تفيد العامل ايضا لان العامل المجد يمكنه ان يربح اكثر من اجرته اليومية بالنسبة للعامل الكسول .

عيوبهـــا : يعاب على هذه الطريقة لأنهـــا :

١) تؤدي الى عدم تحقيق فكرة المساواة بين العمال فالعمال الاقوياء يحصلون على اجرة اكثر من العمال الضعفـــاء .
٢) انها تؤدي الى القضاء على جودة البضاعة بسبب السرعة في انجاز العمل .
٣) انها تعمل على كساد سوق العامل لان صاحب العمل يلجأ بواسطتها الى استخدام عدد قليل من العمال المجدين ويبقى عدد كبير من العمال عاطلين .

— يتبع —

٣ــ الاجر المدرج او الاضافي (العلاوات) : ــ
لقد نشأت هذه الطريقة حديثا بغية التخلص من عيوب طريقتي الاجر الزمني والاجر حسب القطعة وتتلخص هذه الطريقة بأنها تحدد اجرة العامل الاصلية اما حسب الزمن او حسب القطعة مع تحديد وقت نموذجي كي يقوم العامل خلاله بانجاز ذلك العمل. واذا تمكن العامل من انجاز العمل قبل هذا الوقت تمنح له علاوة لا تزيد عن ٦٠٪ من اجرته الاصلية .

مزاياها : تمتاز هذه الطريقة بما يأتي :
١) امكان حصول العمال على أجورهم الزمنية بالكامل في جميع الاحوال مما يشجعهم على قبولها .
٢) اشتراك صاحب العمل في الوقت المقتصد .
٣ـ انها بسيطة في حسابها عادلة في أساسها .

ويعاب على هذه الطريقة بأن العامل بموجبها لا يحصل على مكافآته كاملة عن كل ما يقتصده من وقت فكان الواجب على رب العمل الا يجعل النسبة في زيادة الاجر تقف الى حد ٦٠٪ من الاجر الاصلي حتى يكافئ العامل .

٤ــ الاجر الجماعي: وبموجب هذه الطريقة يتفق صاحب العمل مع عدد من العمال للقيام بعمل معين وبأجر معين يوزع بينهم حسب الاتفاق وتمتاز هذه الطريقة بأنها تحقق للعامل الاستقلال في اداء العمل ولصاحب العمل حصوله على النتيجة المتفق عليها دون تدخل او رقابة .

العوامل التي تؤثر على مستوى الاجور

يتأثر مقدار الاجر بعوامل :
١ــ المنافسة بين طالبي العمل وعارضي العمل : ان اشتداد المنافسة بين اصحاب الاعمال للحصول على العمال يؤدي الى زيادة الاجور كما ان المنافسة بين العمال للحصول على العمل تؤدي الى انخفاض الاجر .
٢ــ قابلية العمال على الانتظار اذا لم يحصلوا على الاجر الذي يطلبونه فيؤدي ذلك الى رفع الاجور وبالعكس فان عدم قابلية العمال على الانتظار يؤدي الى انخفاض الاجور .
٣ــ ان تدخل الحكومة في تحديد حد أدنى للاجور يؤدي على عدم خفض الاجور دون ذلك الحد ، هذا من جهة ومن جهة اخرى فان قيام الحكومة بدفع اجور مرتفعة لعمالها تشجع أصحاب الاعمال الى رفع اجور العمال الذين يعملون لحسابهم .

أسباب اختلاف الأجور

ان للاختلاف بين اجور الافراد اسبابا ترجع اما الى الافراد او الى الاعمال واهم الاسباب هي :
١) العمال المهرة المتمرنون يتقاضون اجورا اكثر من العمال العاديين .
٢) ان الاعمال الدقيقة كأعمال الرسم والنحت والاعمال الفنية كالموسيقى تكون أجورها مرتفعة .
٣) الاعمال المرغوب فيها لاي سبب قليلة الاجر لزيادة الاقبال عليها فبعضها مريحة وبعضها يتمتع صاحبها بنفوذ ...
٤) العمل المستمر المضمون يخفض الأجر ويكون هذا الانخفاض ثمن الدوام والاستقرار .
اما الاعمال المتقطعة فتكون اجورها مرتفعة ليعوض صاحبها بأيام العمل عن ايام البطالة كالاعمال الموسمية وكأعمال الصباغة والنجارة والحدادة .

— يتبع —

٥) لحسن السمعة والاستقامة اثر في الاجور اذ تزيد فيها لان الانسان يفضل التعامل مع الذين تتوفر فيهم هذه الصفات وهذا يسبب ارتفاع اجورهم لقاء الضمان والراحة اللتين يحصل عليهما الفرد من التعامل مع هذا الطراز من الناس ·

٦) تختلف اجور الرجال عن اجور النساء ويرجع ذلك الى عوامل بعضها تقليدية وبعضها قلة مقاومتهن للتعب وبطئهن لذلك لا يعهد اليهن الا الاعمال التي تحتاج الى صبر وعناية وكذلك الاعمال البسيطة كالكتابة او البيع ·

٧) اختلاف المكان : قد يكون مستوى الاجور العام في قطر ما اكثر من قطر آخر او اجور العمل الواحد يختلف باختلاف البلاد ونظرا لصعوبة انتقال العمال من دولة الى اخرى فان الاجور تبقى مختلفة ·

٨) تتفاوت اجور العمال باختلاف الزمان ففي وقت الرخاء يزداد الطلب على العمال فتزداد الاجور وفي اوقات الازمات يقل الطلب على البضاعة وعلى العمال وتنخفض الأجور ·

٩) الاعمال المحاطة بالاخطار كالعمل في المناجم وفي اطفاء الحريق تعطى لها اجورا مرتفعة بعكس الاعمال البعيدة عن المخاطر ·

الأجر النقدي والأجر الحقيقي

الاجر النقدي : مقدار النقود التي يحصل عليها العامل لقاء عمله · وهو الاجر الذي يعني به رب العمل ويدخل في نفقات الانتاج كالأجور ·

الاجر الحقيقي : مقدار الأموال (السلع المنتهية) والخدمات العامة والخاصة التي يستطيع العامل الحصول عليها بأجره النقدي فهو اذا يمثل مستوى معيشة العامل ومستوى اشباعه للحاجات وهذا الاجر هو المهم بالنسبة للعامل اذ قد يكون اجره النقدي مرتفعا ومع ذلك يكون الاجر الحقيقي منخفضا اذا كانت قوة النقود الشرائية ضئيلة وقد يكون الاجر الاسمي ضئيلا ومع ذلك يستطيع العامل ان يشتري بواسطته اموالا وخدمات كثيرة ·

فائض القيمة : يرى الاشتراكيون ان العمال لا يتقاضون اجور قوة عملهم (التي يشتريها رب العمل) الا بمقدار ما يلزم لقضاء حاجاتهم الضرورية وحاجات أسرهم· كما يقولون ان اثمان السلع الناتجة لا تحدد بعدد ساعات العمل المتوسط اللازم لانتاجها وانما بمقدار ما يقوم به العمال من ساعات العمل فعلا فاذا كان واضحا ان العامل لا يتقاضى اجرا الا بما يوازي عدد ساعات العمل الذي تبذل في انتاج المواد الغذائية والضرورية له ولأسرته وكان هذا العدد لا يتجاوز الستة ساعات مثلا فان رب العمل لا يرضى بهذا القدر بل يكلف العمال القيام بعملهم مدة ثماني ساعات مثلا وعليه ان يبيع رب العمل بضائعه بثمن اكثر مما يتقاضاه العامل ويترتب عليه وجود ما يسمى بفائض القيمة وهذا الفائض يستولي عليه رب العمل ·

فائض القيمة اذا هو مدى استغلال رب العمل للعامل : ويترتب على ذلك ان العمال ينتجون ولكنهم لا يستطيعون ان يستهلكوا ما ينتجوا نظرا لضعف قوتهم الشرائية بسبب ضآلة الاجور ويأخذ صاحب العمل الفرق فيزداد ربحه ويكثر انتاجه فتنشأ عن ذلك ظاهرة مزدوجة قوامها الافراط في الانتاج من ناحية وقلة الاستهلاك من ناحية اخرى وتحدث أزمة يعبر عنها بظاهرة قلة الاستهلاك ·

— يتبع —

" البطالـــــة "

تعرف البطالة بأنها عدم توفر العمل لشخص راغب فيه وقادر عليه ويكون متفقا مـــع استعداده ومن ثم فلا تدخل البطالة بسبب المرض او العجز او الشيخوخة او الزهد في العمل في هذا التعريف ·

أســـباب البطالـــة :

١ ــ اختلال التوازن الاقتصادي بسبب زيادة العرض على الطلب فيترتب عليه اغلاق بعـــض المصانع وتقليل الانتاج في بعضها مما يسبب الاستغناء عن بعض العمال فبطالتهـــم ونتيجة لهذا الاختلال تحدث الازمات الاقتصادية بصورة دورية بين فترة وأخرى ·

٢ ــ كثرة استعمال الآلات الميكانيكية وتنظيم الانتاج تنظيما من شأنه ان يقلل استخـــدام العامل ·

نتائـــج البطالـــة :

١) تلحق ضررا بالفرد لأن العاطل لا يستطيع ان يشبع حاجاته هو وعائلته لعدم امتلاكه وسائل ذلك ·

٢) تلحق ضررا بالمجتمع لانها تؤدي الى التبرم والاضطراب الاجتماعي ·

٣) تحمل المجتمع اعباء مالية لضرورة مساعدة العاطلين وكذلك تتحمل الحكومة جزءا كبـــيرا من هذه الأعبـــاء ·

معالجة البطالـــة :

١ ــ معالجة الأزمات الاقتصادية عن طريق تنظيم الحياة الاقتصادية ·

٢ ــ قيام الحكومات والنقابات والسلطات البلدية بمنح العاطلين بعض الاعانات المالية ·

٣ ــ تهيئة فرص العمل عن طريق قيام السلطات العامة بأعمال عامة كانشاء الترع والجســـور كما تقوم بانشاء مكاتب للتخديم يجد فيها طالبوا العمل وعارضوه العمل واتباع نظـــام البطالة الجزئية وبموجبه لا يستغني رب العمل عن العمال الزائدين وانما يقلل مـــن ساعات العمل ويقلل من الاجر بنسبة قلة ساعات العمل ويشغل اكبر عدد ممكـــن من العمال ·

الضمـــان الاجتماعي في العراق

طبق الضمان الاجتماعي في العراق بموجب قانون الضمان وقد أصبح بمقدور العمـــال الذين يبلغ عددهم الثلاثين فما فوق الحق في الحصول على اعانات في حالات متعددة كالبطالة والمرض والعجز والولادة والوفاة ····

نطاق الضمان الاجتماعي :

يشمل الضمان الاجتماعي الحالي العمال الذين يشتغلون في المؤسسات الصناعية التي يبلغ عدد المستخدمين فيها اكثر من ثلاثين كما أسلفنا بصرف النظر عن المنطقة او المحل الذي يوجد فيه ذلك الصنف من المؤسسات ويشمل كذلك المأجورين لدى الحكومـــة في الدوائر والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية مهما كان عدد المستخدمين منها كما يشمل العمال في صناعة النفط وما يتفرع منها او يقوم بسببها ·

— يتبع —

تكاليف الضمان الاجتماعي : تتالف تكاليف الضمان الاجتماعي من نفقات الادارة التي تتحملها الخزينة العامة ونفقات الاعانات الاجتماعية التي تدفع من الاعتمادات المتجمعة لحساب كل شخص مضمون ويتالف الاعتماد الواحد من ٤٠ فلسا تساهم في دفعها ثلاث جهات ٠

١ـ رب العمل ويدفع ١٥ فلسا عن كل يوم عمل لشخص مضمون ٠

٢ـ الشخص المضمون ١٠ فلوس عن كل يوم من ايام عمله

٣ـ الخزينة العامة ١٥ فلس يضاف الى المبلغين ٠

ويدفع رب العمل نصيبه ونصيب المضمون ويطلق على النصيبين اسم الاشتراك ٠ والضمان الاجتماعي في العراق يرتكز على ثلاثة اسس هي :

١ = التوفير الاجباري للعامل

٢ـ زيادة الاجر من جانب رب العمل

٣ـ اعادة توزيع الدخل القومي من جانب الدولة

وقد اجيز قانون العمل والضمان الاجتماعي استثمار المبالغ التي تزيد عن سد الطلبات الجارية في شراء الاسهم المالية والسندات التي تحدد انواعها بموجب نظام خاص او بوضعها في الودائع الثابتة في البنوك ٠

الفائدة والنظريات الخاصة بتحديد الفائدة

الفائدة ـ نسبة موئية تقدر على اساس المدة وتدفع لقاء الانتفاع بالنقود المقترضة فيقال ان سعر الفائدة ٣ ٠/٠ او ٥ ٠/٠

تحديد سعر الفائدة ـ يتحدد سعر الفائدة بالتوازن بين العرض والطلب اما عرض رؤوس الاموال فيتوقف على مقدار الادخار اما طلب رؤوس الاموال فيتوقف على مقدار نشاط الحركة الانتاجية او حاجة الافراد الى ما يستهلكونه او على حاجة الحكومات الى النقود او على مزيج من هذه العوامل ٠

والطلب على رؤوس الاموال اذا كثر وتنافس المقترضون فان سعر الفائدة يرتفع وبالعكس اذا قل التهافت على الاقتراض بحيث كان الطلب قليلا بالقياس الى النقود المعروضة انخفض سعر الفائدة وفي كل هذه الحالات يتحدد سعر الفائدة من ناحية المقترض بقوة انتاج الوحدات الحدية من الاموال المقترضة ويرجع سبب ذلك الى قانون تناقص الغلة فلو فرضنا ان مزارعا اقترض ١٠٠ دينارا واستعملها في الانتاج فانه قد يربح ٥٠ دينارا واذا اقترض المائة الثانية قد لا يربح اكثر من ٣٠ دينارا وهكذا يقل الربح بالنسبة لكل مائة جديدة حتى يتساوى الربح الصافي للمائة الاخيرة مع فائدتها وهذا الربح الاخير هو الذى يحدد سعر الفائدة بالنسبة له فيتوقف عن الاقتراض ولسعر الفائدة اثره على مقدار الطلب على راس المال فاذا كان سعر الفائدة مرتفعا قل الطلب واذا قل سعر الفائدة زاد الطلب كما مبين في المثال التالي ٠

سعر الفائدة	العرض الاموال المعروضة (بالملايين)	الطلب الاموال المطلوبة (بالملايين)
١	١٠٠ يتوازن العرض مع الطلب ويتحدد	٢٢٠
٢	١٢٠ هنا سعر الفائدة واشبع رغبة	١٩٠
٣	١٥٠ اكبر عدد ممكن من المقرضين والمقترضين	١٥٠
٤	١٧٠	١٢٠
٥	٢٠٠	١٠٠

واذا تحدد سعر الفائدة في وقت ومكان معيين فمعنى ذلك انه السعر الذى حدث من توازن رؤوس الاموال المعروضة والمطلوبة وانه يشبع حاجة اكبر عدد ممكن من المقرضين والمقترضين فنلاحظ انه في المثال السابق ان سعر الفائدة ب ٣ ٠/٠ حيث تساوت الاموال المعروضة والمطلوبة ٠

اسباب اختلاف سعر الفائدة

١ـ نوع الاستغلال وموقف المقترض فكلما قل ثراء المدين مهما كان فردا او شركة او حكومة وكان في ضماناته وذمته نقص زادت المخاطر التي يتعرض لها الدائن فيطالب لقاء ذلك زيادة في سعر الفائدة وبالعكس فان سعر الفائدة يكون منخفضا اذا قل الخطر وكثرت الضمانات

٢ـ كمية روؤس الاموال المعروضة فكلما زادت روؤس الاموال المعروضة في السوق بالنسبة للطلب كلما انخفض سعر الفائدة والعكس صحيح ٠

٣ـ اختلاف المكان : ان سعر الفائدة يختلف بين البلاد لان هناك عوائق تحول دون سهولة انتقال روؤس الاموال ولهذا السبب تبقى اسعار الفائدة بين دول واخرى ٠

٤ـ اختلاف الزمان : ان سعر الفائدة في تناقص مستمر نظرا لتسهيل الادخار وازدياد الثروة العامة وازدياد الارباح ٠ وتؤدى الحروب والاستعداد لها الى زيادة الفائدة لكثرة الطلب عليها لزيادة المخاطر التي تتعرض لها ٠

تدخل الدولة في تحديد سعر الفائدة

ان المرابين كثيرا ما يغالون في اخذ الفوائد على اموالهم خاصة من ذوى الدخول القليلة لذا كثيرا ما تتدخل في حماية المقترضين من براثن المرابين فتضع حدا اعلى لسعر الفائدة لا يحق للدائن تجاوزه وقد حدد القانون العراقي الحد الاعلى في الظروف الاعتيادية ٧ ٠/٠ وفي ظروف الحرب ـــ وفي ظروف الازمات الاقتصادية ٩ ٠/٠ ولكن كثيرا ما يعمد المرابون الى التحايل على القانون فيقرضون فائدة فاحشة ويخصمونها مقدما من المال المقترض لكن المدين يستطيع ان يكشف امرهم بالطرق القانونية بما لديه من اثبات ٠

الارباح

الربح : هو الفرق بين ثمن البيع ونفقات الانتاج والقصد بنفقات الانتاج اثمان المواد المستعملة في الانتاج بما في ذلك الالات واجور العمال او المديرين واجرة الارض وفائدة راس المال وما يتبقى بعد ذلك يعتبر ربحا وهو من حق (المنظم) ٠ وللربح الصفة الاحتمالية ولا يوجد الا اذا زادت موارد المشروع على نفقاته وبذلك يختلف الربح عن الاجر والفائدة لانهما محققا الوجود ٠ واذا كانت الفائدة والاجر ثابتين فان الربح لا يثبت على حال فقد يبلغ احيانا ارقاما كبيرة وقد ينعدم في بعض الاحيان ٠

اختلاف الربح واسبابه : الارباح تتغير من وقت لاخر ومن صناعة لاخرى وقد تتغير في الصناعة الواحدة فالارباح تتغير من وقت لاخر تبعا لتغيرات الاثمان وهذه تتبع الطلب على البضاعة فكلما ازداد الطلب ازدادت الاسعار وتترتب على ذلك زيادة الارباح ٠

وقد تتغير الارباح في فروع الانتاج فقد تكون البضاعة اوفر ربحا من الزراعة وقد تكون صناعة الاقمشة مثلا اكثر ربحا من صناعة الورق ويرجع ذلك الى التغيرات في الطلب ٠ وتختلف ارباح المشروعات المختلفة في الصناعة الواحدة ويرجع ذلك الى سببين :

١ـ قدرة مدير المشروع وكفاءته وكفاءته في تنظيم الانتاج وتنظيم البيع ٠

٢ـ اختلاف نفقات الانتاج التي تتحملها المشروعات المختلفة فدقة تنظيم العمل وكثرة استعمال الالات الحديثة والقرب من مصادر المواد الاولية يؤدى الى اختلاف المشروعات في نفقاتها وارباحها ٠

قانون الغلة المتناقصة في الزراعة

يقصد بهذا القانون ان زيادة وحدات اضافية من العمل وراس المال بنسبة معينة تقابلها زيادة بنسبة اقل اذا ظلت الاشياء الاخرى على حالها ولم تحدث تحسينات في طرق الزراعة

١ــ انطباق القانون على قطعة ارض معينة : اذا قام المنتج باستغلال قطعة ارض بكر فانفق فيها من وحدات العمل وراس المال فان الناتج يكون اكثر مما انفقه فاذا استمر في الاستغلال وزاد من التكاليف اخذ الناتج يتزايد تدريجيا حتى يصل الى ذروته او الى ما يسمى بالنسبة العليا للانتاج الزراعي واذا استمر بعد هذا الحد في زيادة وحدات العمل وراس المال اخذت الغلة في الزيادة بنسبة اقل من زيادة الوحدات الاضافية وهكذا تستمر الغلة في التناقص حتى تتعادل مع نسبة زيادة وحدات العمل وراس المال وتسمى الوحدات الاضافية من الغلة وراس المال التي تساوى قيمتها مقدار زيادة الناتج (بالوحدات الحدية) كما يسمى الناتج (بالناتج الحدى) او الغلة الحدية فاذا استمر المزارع بالانفاق بعد ذلك فان الناتج لا يعادل في قيمته قيمة ما انفق على الارض من وحدات العمل وراس المال . فمن مصلحته ان يحصل على ارض اخرى لكي يستغلها وينفق فيها وحدات جديدة من العمل وراس المال . ولزيادة الايضاح نذكر مثلا عمليا بالارقام .

راس المال والعمل	الناتج	الربح
الحدية ٢٠	٦٠	٤٠
١٠ الوحدة الاضافية ٢٠		
= ٣٠	١٢٠	٦٠ النسبة العليا للانتاج الزراعي
٤٠	١٤٥ الناتج الحدى (الغلة الحدية)	٢٥

فلو فرضنا ان مزارعا انفق على ارض جديدة ٢٠ وحدة من راس المال والعمل فانتجت ٦٠ وحدة تترتب على ذلك زيادة ٤٠ وحدة واذا ازدنا من الوحدات فاصبحت ٣٠ فمن المحتمل ان يصل الناتج الى ١٢٠ وحدة اى ان زيادة ١٠ وحدات تترتب زيادة الناتج ٦٠ وحدة ومن المحتمل ان يكون هذا الناتج ممثلا للنسبة العليا للاستغلال الزراعي وعندئذ يبداء الناتج في التناقص فاذا ازدنا الوحدات فكانت ٤٠ فان الانتاج قد يصل الى ١٤٥ اى ان زيادة ١٠ وحدات تترتب عليها زيادة الناتج ٢٥ فقط في حين ان الوحدات العشرة التي قبلها ترتب عليها زيادة الناتج ٦٠ فلو كانت قيمة هذه الزيادة تعادل قيمة العشرة وحدات سميت هذه الاخيرة بالوحدات الحدية كما يسمى الناتج بالناتج الحدى فاذا استمر الانفاق انخفضت قيمة الناتج عن قيمة الوحدات التي انفقت .

انطباق القانون على مجموع الاراضي الزراعية في دولة معينة : فالناس يبداون بزراعة الارض الاكثر خصوبة اولا وينفقون عليها وحدات جديدة من العمل وراس المال حتى يصلوا الناتج الحدى اى تتعادل الزيادة في الانتاج مع الزيادة في النفقات فيعمدون الى زراعة الاراضي التي تليها في الخصوبة حتى يصلوا الى الناتج الحدى فينتقلون الى ارض غيرها وهكذا تتعادل زراعتهم على هذا النحو كافة اراضي الدولة .

تحليل قانون تناقص الغلة

١ــ الزراعة تتعلق بعناصر تحويها التربة تساعد على الانبات وتوجد هذه العناصر بكميات محدودة ومن ثم فانها تتفاعل تدريجيا وان التعويض عنها بواسطة الاسمدة لا يكون الا بحدود

٢ــ الزراعة مقيدة بظروف زمانية ومكانية لا يستطيع ان يغير فيها فالنبات لابد له من زمان لينمو وما يصلح لتربة قد لا يصلح لغيرها وما ينبت في موسم يتعذر انباته في موسم اخر

١ــ الزراعة الكثيفة : ان الانتاج الزراعي في البلاد القديمة في تكوينها ونظامها يختلف عن الانتاج الزراعي في البلاد الحديثة . ان البلاد القديمة تعمد الى الزراعة الكثيفة وذلك استجابة لكثرة الطلب على البنائع وضيق الاراضي الزراعية .

والزراعة الكثيفة هي التي يستخدم فيها مقدار كثير من العمل وراس المال بالنسبة لمساحة الاراضي والتي لا تخلو الارض فيها من المنتجات في اى موسم وكلما وكلما قربت الاراضي من المدن كان سببا لزيادة الاستغلال لمقابلة الطلب كما في الصين .

٢ــ الزراعة الخفيفة : تتميز بقلة العمل وراس المال المنفقين فيها بالنسبة لمساحة الارض والتي من شانها ان تبقى الارض زمنا خالية من الانتاج . ويحدث هذا النوع من الزراعة في الدول التي تكون الاراضي الزراعية فيها اكثر من الحاجة فيعمد صاحبها الى زراعتها زراعة خفيفة وذلك لان ازدياد الانتاج اكثر من الحاجة المحلية يترتب عليه انخفاض ثمن المحاصيل ومثال على الدول التي تتبع نظام الزراعة الخفيفة العراق فلا تستعمل الارض الا خوفا من حدوث كساد الانتاج

الزراعة

مقدمة : عرفت الزراعة وازدهرت في العراق ومصر والهند والصين منذ بضعة الاف السنين وكانت قوام مدنيات عريقة في هذه البلاد والزراعة خطوة كبرى في سبيل المدنيات لانها دفعت الانسان ان يفكر ويبتكر نظاما لملكية الارض ولنوع الحكومة لحماية هذه الملكية . وهي اول مرحلة اقتصادية جعلت الناس يعيشون جماعة ومستقرين في بقعة واحدة من سطح الارض وجعلتهم يعملون باستمرار في فلح الارض بالوسائل التي تتمشى والظروف الطبيعية السائدة في هذه البقعة .

١ــ الظروف المناخية : وتشمل الحرارة والرطوبة وضوء الشمس والرياح .
اما الحرارة فتؤثر في النبات من حيث طول فصل النمو والتغير اليومي في درجة الحرارة والحد الاقصى لارتفاعها والحد الادنى لانخفاضها . اما الرطوبة فتؤثر في النبات من حيث مقدار المطر وتوزيعه في الفصول المختلفة والرطوبة النسبية في الهواء . اما ضوء الشمس فالنبات لا ينمو في الظلام فلعدد الساعات الشمسية في النهار ودرجة صفاء ضوئها له اثره على نمو النباتات . اما الرياح فان سرعة الريح ودرجة انتظامها في هبوبها واتجاهها له الاثر الكبير في حياة النبات لان الرياح العاصفة تقتلع الاشجار وهي صغيرة وتؤدى الى سقوط الثمر قبل نضوجها .

٢ــ ظروف السطح ونوع التربة : ان الارتفاع والانخفاض عن سطح البحر له اثره في تنوع النباتات لان ذلك يتعلق بدرجة الحرارة وكمية الامطار ولاتجاه التضاريس الارضية اثره ايضا فالسفوح الجبلية المواجهة للرياح الممطرة تكون مكسوة بالنباتات على العكس السفوح الواقعة في ظل المطر . كما لوعورة سطح الارض او انحداره او استوائه اثره في زراعة المحاصيل الزراعية .
اما التربة فهي التي تمد النبات بالمواد الغذائية فنوع التربة له اثره في حياة النبات فالتربة الرملية (العطشانة) لا تصلح لنمو النبات كما ان كل نبات يحتاج الى نوع خاص فهناك التربة الغرينية والطينية والمختلطة والغنية بالمواد الغذائية والفقيرة كما لسمك التربة اثره في نمو النباتات .

٣ــ ظروف حيوية : اذا كانت نباتية كمنافسةالنباتات لبعضها والامراض والافات والنباتات الطفيلية التي تفتك بالنبات ٠

٤ــ ظروف بشرية : وتشمل كثافة السكان ودرجلة رقيهم ، تاثير الاسواق ، وفرة راس المال ، طرق المواصلات ، التقدم الصناعي ، التشريح الخاص بالارض ٠

فكثافة السكان بالنسبة للاراضي الزراعية وكفاية الايدى العاملة والمستوى العام للسكان من حيث التمدن وتوفر الخبرة الفنية له اثره في الزراعة فبعض المحاصيل الزراعية تحتاج الى ايدى عاملة كثيرة ورخيصة وفنية كالقطن والتبغ وبعضها تحتاج الى ايدى عاملة وكثيرة ورخيصة ولا يشترط ان تكون فنيــة كزراعة قصب السكر والرز وبعضها لا تحتاج الى ايدى عاملة كثيرة كالحنطــة والشعير ٠ وللاسواق اثرها في الانتاج الزراعي فالمحاصيل الزراعية لا بد من تصريفها فقرب الاسواق وبعدها وقوة شرائها له اثره في مصير المحصول ٠ كما لوفرة رؤوس الاموال اثرهــا في انتعاش الزراعة فبواسطتها نستطيع ان نهيئ افضل الوسائل للانتاج الزراعي ٠

اما طرق المواصلات فلها اثرها في تصريف المنتجات الزراعيــة فكلما كانت متوفرة ورخيصة كالطرق المائية كلما ادى ذلك الى سهولة تصريف الانتاج الزراعي وبالتالي الى انتعاش الزراعة ولتقدم الصناعي اثره اينما في التقدم الزراعي حيث يمكن استعمال الالات الحديثة في الانتاج كمــا يمكن ادخال التصنيع الى القطاع الزراعي كاستخراج السكر من البنجر والنشا من القمح وتعليب الفواكــــه ٠٠٠٠

وللتشريح الخاص بالارض اثر مهم على الاستغلال الزراعي ويشمل هذا ملكية الارض وايجارهــا والضرائب المفروضة عليها فالبلدان التي يئــن فلاحوها تحت وطاءة الاقطاع يختلف انتاجهــا الزراعي عن تلك التي يكون الفلاح فيها حرا يساهم في الانتاج مع اخوانه الفلاحين فــي جمعيات تعاونيــــة ٠

الخدمات الزراعية والارشاد الزراعي : يقوم الارشاد الزراعي على الاسس التاليــة :
١ــ التنظيم العلمي للعمل الزراعي ٢ــ التماثل ٣ــ التكامل ٤ــ تحسين طرق النقــل والبيــــع ٠

يقصد بالتنظيم العلمي للعمل الزراعي يعني الاهتمام بالمزارع لاستخدام مواهبة ويتم ذلــك بتعليم المزارعين في مدارس خاصة يتلقون فيها اصول الفن الزراعي الصحيح عن طريق تبسيط العمل وتمرينهم على الالات المريحة لهم وتحسين حالتهم المعاشية باعطائهم اجورا تتفق مــع مقدرتهم ودرجة انتاجهم كما يجب نشر الثقافــة العامة بين الفلاحين واعطائهم فكرة عامة عن التربية والنظم الوطنية والمسائل الاقتصادية وارتباطها دوليا بالاضافــة الى تعليمهم الفــن الزراعي نظريا وعمليا والاستعانة بالصور والرقوق السينمائية ليهتدى الفلاح الى افضل السبــل الخاصة بالانتاج الزراعي الحديث ٠ وهذا ما سارت عليه كثير من الدول المتقدمة في المجال الزراعي كالمانيــا والدانمارك ٠

اما التماثل في الزراعة فيقضي بان يكتفي الفلاح بانتاج بضعة حاصلات او تربية انواع قليلــة من الحيوانات او استعمال نماذج قليلة من الالات فالتماثل في بذور الحبوب والاشجار يتطلب الاقتصار على الانواع الصالحة منها التي تعطي محصولا جيدا ٠

والتماثل في الحيوانات يقتضي الاحتفاظ بالانواع التي تعطي اكثر الفوائد ٠ والتاثل فــي الالات الزراعيــة يتطلب تقليل نماذجها وجعلها صالحة لكافة انواع الاراضي فتكون في متناول الجميع كي يسهل استخدامها لسهولة الحصول على قطع التغير الخاصة بها ٠ اما التكامل فهو على نوعين عمودى وافقي فالعمودى يتحقق اذا كان المشروع الواحــد يقوم بانتاج السلعة فــي كل ادوارها مبتدئا من المادة الاولية الى المادة المصنوعة فمثلا المشروع الذى يملك ارضــا لزراعة الكروم ومصنعا لاستخراج النبيذ ومتاجر لبيع هذه السلع يطبق التكامل العمودى وهذا يقلل من نفقات الانتاج ويؤدى من الانتفاع من فضلات المواد الاولية ٠

اما التكامل الافقي فليست فيه عمليات متتابعة بنوع واحد من المصنوعات بل صناعات تبعية تنشاء تبعا للصناعة الرئيسية فالمشروع الذى يملك ارضا لاشجار الزيتون ويملك معملالصناعة الصابون واخر

للزيوت وثالث للزبدة ٠٠٠٠يكون قد طبق التكامل الافقي اما النقل والبيع ٠٠٠ فان تحسين طرق النقل والبيع مهم جدا بالنسبة لكثير من الحاصلات الزراعية وخاصة السريعة التلف فالمشروع الذى يؤمن نقل المحاصيل الزراعية بعربات مكيفة وبطرق سهلة ورخيصة الى اسواق ذات قوة شرائية كبيرة يؤدى الى سهولة تصريف الانتاج الزراعي ٠

الانتاج الكبير في الزراعة والانتاج الصغير

ان الاهمية الاقتصادية للاستغلال الزراعي لا تتوقف على مساحة الارض وحدها بل على موقع الارض من السكنى والعمران ودرجة خصوبتها وعلى نوع المحصول الزراعي وعلى مقدار رووس الاموال المستعملة في الانتاج وعلى طريقة الزراعة نفسها خفيفة كانت ام كثيفة واحوال البيئة فاذا كانت متوفرة هذه العوامل بصورة ايجابية قيل ان الانتاج المتبع في الزراعة انتاجا كبيرا ومن مزايا الانتاج الكبير في الزراعة انه تتبع فيه ارقى الاساليب الزراعية كما انه يمكن الاقتصاد في نفقات الانتاج والبيع والاقتصاد في العمل والوقت لانه يقوم على اساس استخدام الالات بدل الايدى العاملة ٠ اما الانتاج الصغير في الزراعة فيعني استغلال الارض استغلالا بسيطا بحيث لا نستعمل العوامل الانفة الذكر في الانتاج الزراعي الكبير الا على نطاق ضيق فتكون نفقات الانتاج كبيرة نسبيا وكذلك البيع والانتاج ايضا ٠

العمل واستعمال الالات في الاستغلال الزراعي

استخدم الانسان القديم الادوات والالات منذ القدم وكانت بسيطة وتطورت حتى مطلع القرن الثامن عشر حيث اخذت تتطور بسرعة ، حيث يمكن القول بان القرن الحالي يمثل عصر انتصار الالات واصبح لكل نوع من فروع الانتاج الاته الخاصة فقد استعملت الالة في الزراعة كالجاصدة والمبذار والمحراث والمضخات والالات الاخرى المتصلة بالزراعة كالات الطاحين والمعاصير والكابس ووسائط النقل ٠٠٠ وقد ادى استخدام هذه الالات الى زيادة الانتاج وهبوط الاسعار والالة سهلت على المزارع اداء عمله بسرعة وبدقة ورفعت مستواه المعيشي ٠ كما ادى الى سهولة ايصال المحاصيل السريعة التلف الى المستهلكين البعيدين عن مراكز الانتاج كما قللت من اهمية كفاءة العامل الفنية باعتبار ان المهارة تتوقف على الالة نفسها والعامل يديرها فقط ٠

القطاع الزراعي في العراق وقانون الاصلاح الزراعي

تبلغ مساحة العراق حوالي ٤٥٥ الف كيلو متر مربع ويعتبر ثلثه على الاقل صالح للزراعة الا انه لا يزرع من هذه الاراضي الا خمسها ٠ تعتمد المناطق الشمالية على الامطار لذا فان الانتاج الزراعي غير مضمون بالنظر لان الامطار غير منتظمة في سقوطها ٠ اما المناطق الوسطى والجنوبية حيث مستوى النهر قريب من مستوى الارض فان اعتماد الزراعة على الري لقلة الامطار ولسهولة الارواء ٠ اما عدد الذين يشتغلون بالزراعة بصورة مباشرة او غير مباشرة حوالي ٦٥ ٠/٠ من مجموع سكانها ٠

تعتبر الزراعة اهم مورد العراق لامكانيته الواسعة في هذا المجال من حيث خصب التربة ووفرة المياه ووجود الايدى العاملة والسوق المحلية والمجاورة ٠ ومع ذلك فلم تتسع رقعة القطاع الزراعي العراقي الى الدرجة المطلوبة وذلك لان حكومات العهد البائد لم تهتم بهذه الناحية الا بمقدار ما يشبع جشع طغمتها من الاقطاعيين على حساب الفلاح الذى كان يئن تحت وطاة الجوع والمرض والجهل ويمكن اجمال اهم العوامل التي ادت الى تاخير الزراعة في العراق بما ياتي :

١ــ النظام شبه الاقطاعي الذى يشكل الدعامة الرئيسية التي يستند عليها الحكام انذاك يجعل الفلاح يشعر بعدم وجود اية مصلحة تربطه بزيادة الانتاج ويترتب على ذلك زيادة الهجرة من الريف الى المدينة هربا من سيطرة الاقطاع وسعيا للحصول على رزق افضل ٠

٢ــ قلة كفائة الفلاح بسبب عدم ارشاده وتثقيفه الثقافة العلمية الحديثة ٠

٣ــ عدم اتباع وسائل الرى الحديثة ادى الى تملح حوالي ١٠ ٠/٠ من الاراضي التي تسقى سيحا الى اراضي ملحية وهذا سببه عدم القيام بانشاء المبازل لتصريف المياه الزائدة عن نطاق واسع ٠

٤ــ استعمال الالات البدائية في الزراعة وعدم استعمال الالات الميكانيكية الحديثة بالاضافة الى عدم استعمال الاسمدة وعدم تنظيف الاراضي من الادغال الطفيلية واتباع طريقة الزراعة الخفيفة مما ادى الى قلة الانتاج ٠

٥ــ عدم ادخال التصنيع الى القطاع الزراعي وتحويل المنتجات الزراعية الرخيصة الثمن الى انتاج صناعي غالي الثمن كانشاء معامل لاستخراج السكر من البنجر والنشاء من القمح وتعليب الفواكه وتربية دود القز حيث ان هذه السلع كانت تستورد مع وجود مادة خامها في البلد كل ذلك يرجع الى رغبة اولئك المحاولين الاحتفاظ بسوق العراق لمنتوجاتهم الصناعية مع العلم ان الوقائع المادية تثبت فيما ذهبوا اليه ٠

٦ــ عدم الاهتمام بتنمية الثروة الحيوانية التي تعيش على الزراعة فعدد الحيوانات الاليفة قليلة نسبيا وانواعها رديئة بسبب سوء تغذيتها وتعرضها للامراض وعدم وجود مراعي صناعية ٠

مما تقدم نلاحظ اننا الان في العهد الجمهوري الزاهر امامنا واجب مقدس هو اصلاح ما افسده حكام العهد المباد ونعيد البناء من جديد ليسعد ابناء هذا الشعب بما تدره من خيرات يمكن ان تحيل في المستقبل اضعاف سكانه في الوقت الحاضر وبمستوى معيشي اعلى وقد اولت الحكومة الوطنية عنايتها وعلى راسها الزعيم الاوحد عبد الكريم قاسم لهذا القطاع فكان باكورة اعمالها في هذا المجال القضاء على الاقطاع واصدار قانون الاصلاح الزراعي ٠

الصناعـــــــــــــة

الصناعة : عملية تحويل مواد الخام الكبيرة الحجم والرخيصة الثمن وذات المنفعة المحدودة الى سلع صغيرة الحجم نسبيا وغالية الثمن وتشبع حاجات اقتصادية اكثر مما كانت عليه وهي مادة خام وقد مرت الصناعة قبل وصولها الى شكلها الحالي بعدة ادوار واهم تلك الادوار بحسب تسلسلها الزمنـــــي :

١ــ دور الصناعة العائلية وكانت كل اسرة فيه بمثابة وحدة اقتصادية مستقلة تنتج كل ماتحتاج اليه وقد اتسع نطاق هذه الاسرة فدخل فيها الاقارب في العهد القديم والتابعون في العصور الوسطى ٠

٢ــ دور الصناعة المتنقلة ٠ بدا الافراد يتخلصون من سلطة الاسرة ليعملوا لحسابهم الخاص ولما كان هؤلاء الافراد تعوزهم رؤوس الاموال فقد استحال عليهم ان يفتحوا محلات يعملون فيها فاخذوا يتنقلون يحملون ادوات العمل ويعرضون خدماتهم على الذين يقدمون لهم المواد الاولية كالحدادة والحياكة والبناء ٠

٣ــ دور الحرفـــة : بدا العامل المتنقل في الاستقرار وكان ينتج وفقا لطلب خاص او من تلقاء نفسه ثم يبيع الناتج في السوق وقد ظهرت الحاجة في هذا الدور الى نظام يربط الصناع بعضهم ببعض وتم ذلك بواسطة نظام الطوائف ٠

٤ــ الصناعة اليدوية : ظهر هذا الدور في القرن السادس عشر ويتميز بقيام المنظمين بانشاء المصانع وتزويدها بالمواد الاولية وبمختلف الادوات التي تدار بقوة العمال ٠

٥ــ الصناعة الاليـة : بدا هذا الدور في اواخر القرن الثامن عشر ويتميز باحلال الالات الميكانيكية محل الالات اليدوية وسمي هذا الدور بالانقلاب الصناعي ٠ كما يتميز بتجمع العمال في المصانع وبظهور النقابات وباستعمال رؤوس اموال ضخمة ٠

الانتاج الكبيـر في الصناعـة

الانتاج الكبير هو احد اوصاف الانتاج في العصر الحديث ويكون الانتاج الكبير في الصناعـــة والزراعة والتجارة على حد سواء فقد تناولنا في البحث الماضي عن صفات الانتاج الكبير فـــي الزراعـة ٠

الانتاج الكبير في الصناعة يمكن الاستدلال عليه من ملاحظة المشروع ومقارنته بغيره من المشروعات الاخرى المماثلة له والمختلفة عنه وتقدير الحاجات التي يستطيع ان يسدها بما ينتج من سلع ٠ فالمطبعة التي تستخدم ١٠٠ عاملا مثلا هي في عداد المطابع الكبيرة في حين ان المصنـع

الذى يستخدم العدد نفسه من العمال في صناعة التعدين يعتبر مصنعا صغيرا اذا قورن بغيره من مصانع التعدين ويمكن القول بان الانتاج الكبير يمكن ان يستدل عليه من الامور التاليـــة فخدمـة عدد من العمال ومقدار راس المال وكمية الالات ونوعها وتقسيم العمل وندرة المشروع على سد الحاجات • وقد انتشر الانتاج الكبير في حياتنا الاقتصادية الراهنة انتشارا كبيرا ويرجع هذا الانتشار الى المزايا التاليـة •

١ــ يدعو الى الاقتصاد في نفقات الانتاج وبالتالي الى زيادة الغلة النسبية لراس المال ويشاهد هذا الاقتصاد في الاوجـه التاليـة :

ا ــ الاقتصاد في الايدى العاملة باحلال الالات الكبيرة محلهم •

بـ الاقتصاد في المكان فالارض التي تقوم عليها مباني مصنع كبير هي اصغر من التي تشغلها عشرة مصانع تنتج بقدر المصنع الكبير •

جـ الاقتصاد في الوقود والمصروفات النثريـة •

ء ــ الاقتصاد في نفقات الشراء والبيع لان المشروع الكبير يشترى المواد الخام والوقود بالجملة وبالنسبة للبيع يستغني عن الوسطاء ويقوم بالبيع الى الزبائن بواسطة عملائـه لحد يمكن الانتفاع بفضلات المواد التي تهمل عادة في المصانع الصغيرة

هـ ــ الاقتصاد في نفقات النقل لانها تستطيع ان تملك هذه الوسائل او تتفق مـــع شركات النقل الكبيرة •

٢ــ تركيز روؤس الاموال اذ يستطيع المشروع الكبير الحصول على روؤس الاموال اللازمة بفضـل ما يتمتع بـه من ثقـة في النفوس نظرا لاتساع نطاق اعماله عن طريق بيع الاسهم والسندات •

٣ــ يكفل استخدام العمل على احسن وجـه اذ يسهل تقسيم العمل بين العمال بما يتناسب وكفاءة وقوة كل عامل ويجذب اليه كبار الفنيين بما يدفعـه اليهم من رواتب عالية كل هـــذا يؤدى الى زيادة الانتاج وانخفاض سعر البضاعـة فيستفاد المستهلك والمنتج معا •

٤ــ يكفل للعمال مزايا صحية واجتماعية وتدفع المشاريع الكبيرة اجورا اعلى من المشاريع الصغيرة وذلك لانها تكون تحت رقابة الحكومة والنقابـة •

عيوبـــــــــــــــــــه

١ــ يؤدى احيانا الى الافراط في الانتاج وبالتالي تلحق بـه خسارة قد تؤدى الى الافلاس

٢ــ يؤدى الانتاج الكبير الى الاحتكار الفعلي احيانا حيث يساعد على تكوين الكارتل والترست

الانتاج الصغير في الصناعة

اما الانتاج الصغير في الصناعة فيتميز في الامور التالية : بقلة عدد العمال الذين يشتغلون في المشروع وقلة راس المال واستعمال الالات الصغيرة والاعتماد على الايدى العاملة على نطاق واسع ويكون المصنع منطرا الى اتباع الاساليب القديمة في الانتاج لانه لا يتيسر له اتباع تلـــك الاساليب المتبعة في الانتاج الكبير لقلة راس المال ولان الخسارة قد تصيبـه اذا استخدمها فالمصنع الصغير لو استخدم الة ضخمة لبقيت عاطلة معظم ساعات العمل بالاضافة الى عـــدم امكان تجزئـة بعض عناصر الانتاج كالسكك الحديدية والمصاعد الكهربائية والالات الصناعيـــة المختلفة بحيث يصبح بامكانه الحصول على جزء من هذه الالات التي تتناسب وانتاجه وبثمـــن يتناسب وراسمالـه •

الملكيـة الفردية والتصرف الفردى

أن المشروعات الفردية هي مشروعات يقوم بكل منها شخص واحد براس ماله الخاص او براس مال مقترض او بهما معا ويكون مسؤولا عن تعهدات المشروع بكل ثروتـه ٠

ولهذا النوع من المشروعات مزاياه ومضاره فالمنظم له المصلحة الاولى في نجاح المشروع كما انه حر ومستقل في تصرفاتـه ولذلك نراه يتصرف بكليته اليه ويوليه كل همه ونشاطه وتحفز دائما الـى الابتكار والتحسين في وسائل الانتاج ومع ذلك فان نطاق المشروع الفردى محدود بقوة الفرد الذى يسيره وحظه مرتبط بشخص منظمه يؤثر فيه لمرضه وكبره بل وحياته وموته ومن ثم فان لا نجـد الممولين يقبلون كثير على اقراضه مبالغ كثيرة اذ يتردد ون في ذلك كثيرا نظرا للمخاطر التـي يتعرض لها في الحياة ٠

المشروعات التي تتخذ شكل المشروعات

وقد تتخذ مشروعات الانتاج شكل الشركات ويكون لكل منها شخصيتها المعنوية المنفصلة عن شخصية الشركاء ولها اسمها واموالها وحقوقها على الغير كما يحتمل ان تكون مدينة للغير وتستطيع ان تقاضي وتتقاضى باسمها امام المحاكم ولها جنسيتها ومحلها الخاص ٠ وقد انتشر هذا النوع من المشروعات انتشارا كبير لان الحالة الصناعية الحاضرة تتطلب توافر رووس الاموال الطائلة وذلـك امر لا يمكن تحقيقه بالنسبة للمشروع الفردى اذ ان القائم به يجب ان يكون متمول وقادرا علـى الادارة ولاشك ان هذين الشرطين يسهل توفرهما متفرقين اكثر منهما مجتمعين ٠ ويمكن تقسيم الشركات الى مجموعتين ــ شركات الاشخاص وشركات الاموال ٠ اما الاولى فتقوم على اساس مراعاة الاعتبار الشخصي للشركاء وتشمل ١ــ شركات التضامن ٢ــ وشركات التوصية البسيطة ٣ــ والشركـة ذات المسولية المحدودة ٠ واما الثانية فتقوم لا على الاساس السالف وانما على اساس جمـع الاموال ومن ثم سميت بشركات الاموال وتضم تحت جناحيها ١ــ شركات التوصية بالاسهم ٢ــ وشركات المساهمة وسنتولى شرح هذه الانواع المختلفة تباعا ٠

شركـة التضامن

شركة التضامن هي شركة يعقدها اثنان او اكثر للقيام بعمل ما على وجـه الشركة بينهم باسـم خاص هو في الغالب اسم واحد من الشركاء او اكثر ويعتبر كل شريك في هذه الشركة مسوولا بالتضامن مع باقي الشركاء مسوولية غير محدودة بالنسبة لكافة تعهدات الشركة بمعنى ان للدائـن الحق في أن يطالب اى الشركاء بكل الدين الذى يخمنه هذا الاخير بكل امواله وللشريك حـق الرجوع على باقي الشركاء كل بقدر حصته من الدين ومن ثم فاننا نجد الخبرة والحماس يتملكان ناصية الشركاء فيتخصص كل منهم فيما يهيئـه له استعداده وكفائته الخاصة ويعمل جهد طاقتـه على نجاح المشروع وتقدمـه ٠

غير ان الاعتبار الشخصي وهو اساس هذه الشركة مع ما يصحبـه من اشهار افلاس كل شريك اذا عجزت الشركة عن دفع ديونها ومن أن كل منهم لا يستطيع التنازل عن حصته الى شخص اخـر الا باجازة باقي الشركاء ومن ان موت احدهم او افلاسه أو الحجز عليـه يودى الى احلال الشركة كل ذلك مما يدعو على عقد هذه الشركة بين اشخاص قلائل تتوافر فيهم الثقة المتبادلة ويعرف كل منهم الاخر ومن ثم فان اتساع المشروع لا يمكن ان يبلغ حدا بعيدا ٠

شركة التوصيـة البسيطـة

اما شركة التوصية البسيطة فهي شركة تتكون من شركاء متضامنين ويسالون بالتضامن عن تعهدات الشركة ومن شركاء موصين ويسال كل منهم بقدر حصته فقط ولا دخل له بالادارة وان كان يعتبر منظما منظما وللشركة عنوان هو اسم واحد او اكثر وان الشركاء المتضامنين ٠ ومن مزايا هـذه هذه الشركة انها تمكن المخترعين والفنيين وارباب الكفائات الذين تنقصهم النقود من انشاء المشروعات اذ أن الممولين يقبلون بسهولة على تمويلهم نظرا للثقة التي وضعوها في الشركاء المتضامنين وللخطر المحدود الذين يتعرضون له اذا فشلت هذه المشروعات ٠ كذلك يحصلون على الارباح الطائلة اذا نجحت ٠ ويقبل الفنيون على هذا النوع من المشروعات بحماس حتى انهـم بفشلها في المستقبل لا يكونون مضطرين لسداد قيمة حصص الشركاء الموصين بعكس ما اذا كانوا قد اقترضو هذه المبالغ فانهم يلتزمون بردها جميعـا ٠

ويعاب على هذه الشركات اذ ان بالنسبة للشركاء المتضامنين يسرى عليهم نفس العيب الذى قلناه بالنسبة لشركة التضامن . وبالنسبة للشركاء الموصين يؤخذ عليها انها تحرمهم من حق الادارة الذى تقتصره على الشركاء المتضامنين وحدهم وهولاء قد تعوزهم الروية وبعد النظر .

الشركات ذات المسوولية المحدودة

تمتاز بان الشريك لا يسال الا بمقدار حصته في الشركة ولا يلزم بوفاء دين هذه الاخيرة من املاكه الخاصة كما لا يستطيع ان يتنازل عن حصته الى الغير الا بموافقة عدد من الاعضاء يمثل ٣ / ٤ راس المال .

شركات الاموال

١ـ شركة التوصية بالاسهم وتضم هذه الشركات نوعين من الشركاء متضامنين وموصين وكل ما في الامر ان حصة الشريك الموصي في شركة التوصية بالاسهم تتكون من عدد معين من الاسهم يجوز له ان يتنازل عنه للغير دون اشتراط موافقة الشركاء المتضامنين . بخلاف شركة التوصية البسيطة فهي شركة اشخاص وللاعتبار الشخصي اهمية فلا يجوز للشريك الموصي ان يتنازل عن حصته الا بموافقة باقي الشركاء .

(أ) شركات التوصية بالاسهم : وهي تشبه شركات التوصية البسيطة في ادارتها وفي تكوينها . اما الادارة فموكولة الى الشركاء المتضامنين فقط وتاخذ الشركة اسمها من واحد او اكثر منهم . واما التكوين فان فيها نوعين من الشركاء متضامنين وموصين . والاولين هم الذين يتحملون المسولية والخطر جميعا ولا يتحمل الاخيرون الا بقدر اسهمهم في الشركة . فهم يحملون اسهما تصدرها الشركة وتكون مخاطرهم محددة بالثمن الذى دفعوه في الاسهم وهم يستطيعون ان يتصرفوا باسهمهم كما يشاوون بدون ان يتوقف ذلك على استئذان بقية الشركاء . وفي ذلك تختلف هذه الشركة عن شركة التوصية البسيطة . ولهذا السبب ايضا اصبحت شركة التوصية بالاسهم من شركات الاموال .

وتجمع هذه الشركة بين صفات شركات الاموال وشركات الاشخاص وتبرز الصفة الاولى في حرية الشركاء الموصين في التصرف باسهمهم وتظهر الصفة الثانية في العلاقة بين الشركاء المتضامنين ومسوولياتهم عن المشروع .

وتمتاز شركات التوصية بالاسهم في ان حرية قسم من الشركاء فيها متوفرة وبذلك يكون الاقبال عليها اكثر لهذا السبب ولوجود المسوولية التضامنية ويترتب على هذه الميزة ان اموال هذه الشركة تكون اكثر ومشروعاتهم اهم . ويزيد في فائدتها توافر العنصر الشخصي في تكوينها وفي ادارتها ويعيبها بعد ذلك ما يعيب شركات الاشخاص وتقاصرها عن تحقيق الاعمال الضخمة ذات الاجل الطويل الذى يزيد على حياة الافراد .

(ب) شركات المساهمة : وتعتبر اهم انواع المشروعات خاصة بعد توسع الانتاج وتضخم المشروعات وتزايد حاجتها الى مال كثير وعمر طويل وتزداد اهميتها مع مرور الزمن وهي تفيد المنتجين والمستهلكين على السواء . وتتكون الشركة من الافراد ـ الطبيعيين والكميين ـ الذين يشترون اسهم المشروع . ولا يسال احد من الشركاء الا بقدر ما يحمل من اسهم . والشركة بعد ذلك لا تهتم باشخاص الشركاء فلا تهمها حالتهم ولا حياتهم ولا يهمها ان يبقوا محتفظين باسهمهم او يتنازلوا عنها للاخرين . اما الاسهم فمتساوية في ثمنها تتحدد اسعارها عند اصدارها . اما ادارتها فتوكل الى مجلس الادارة ينتخبه الاعضاء المساهمون ويحدد نظام الشركة كيف يتم انتخابهم والشروط في الناخب والمنتخب معا .

وقد تختلف الشركات في ذلك فبعضها لا يبيح الا لمن بيده عدد معين من الاسهم ان يشترك في الانتخاب وبعضها تعطى لكل شريك صوتا واحدا وبعضها لا تسمح للفرد ان يملك اكثر من عدد معين من الاسهم وبعضها لا يحدد حدا اعلى للمساهمة .. وتفحص الجمعية العمومية للمساهمين في نهاية كل سنة نتيجة اعمال الشركة وتجرى انتخاب مجلس جديد وهذا المجلس قد ينتدب احد اعضائه او من غير اعضائه لادارة المشروع من الناحية الفنية وللمجلس سلطة الاشراف على ادارة المشروع من الناحيتين الاقتصادية والفنية .

مزايا ـا :

١ـ الخطر فيها محدد بما يملك المساهم فقط على اسوا الاحتمالات ٠
٢ـ قابلية الاسهم والسندات للتداول يسهل على المستثمرين شرائها لانهم يستطيعون بيعهـا حين يشاوون دون التقيد برغبة باقي الشركاء ٠
٣ـ شخصيتها مستقلة عن المساهمين وطبيعة تكوينها يعطيانها عمرا طويلا يساعدها على ان تقوم بالاستثمارات الطويلة الاجل والاعمال الكبيرة ٠
٤ـ تيسير سبيل الادخار والاستثمار للاغنياء والفقراء والمتوسطين على السواء وهكذا تجمعت الاموال الضخمة فيها ٠
٥ـ نتيجة للانتاج الكبير وتقسيم العمل استطاعت شركات المساهمة في ظل المنافسة تخفيض الاسعار فافادت المستهلكين وافادت اصحاب الاموال بان ضمنت اموالهم فاخذوا عليها ربحا وهيأت للعمال والموظفين سبيل العمل وزادت ثروة البلاد ٠

الاسهم والسندات : اما السهم فهو حصة الاشتراك في المشروع واما السند فهو ما يقابل الدين الذى عقده المشروع ٠ اذ ان المشروعات تصدر اول الامر اسهما فاذا ارادت ان توسع اعمالها فانها اما ان تصدر اسهما جديدة فتضيف مساهمين جدد او ان تصدر سندات دين ان ارادت ان لا يزيد عدد المساهمين وان تزداد ارباحهم ٠ ولمجلس الادارة ان يقرر هذا الطريق او ذاك والاسهم اما ان تكون لحاملها اذا مكن التصرف بها ـ اى نقل ملكيتها ـ بالتناول والتسبيم من يد الى يد ويعتبر حائزها مالكا لها وذلك ما يرغب فيها بعض اصحاب الاموال وخاصة المضاربين منهم او ان تكون الاسهم اسمية وتسجل باسماء اصحابها وعليه فلا تنتقل ملكيتها الا اذا سجلت بسجلات الشركة باسماء المشترين الجدد ٠ وهذه الشكليات تعوق تداول الاسهم ٠ على ان هناك فريقا من المستثمرين يفضل هذا النوع ٠ وهذه الاسهم لا يسهل اصدارها في الشركات ذات رووس الاموال الضخمـه ٠

والسهم سواء كان لحامله او اسميا على انواع :

١ـ السهم العادى ـ وكل اصحابه يتمتعون بنفس الحقوق ٠ وهذا هو الشكل الغالب في الاسهم
٢ـ السهم الممتاز ـ ويتمتع بحقوق لا يتمتع بها صاحب السهم العادى كحصوله قبل غيره مـن المساهمين العاديين على ربح ثابت ثم يشترك معهم بعد ذلك بالباقي ٠ او قد يفضل على صاحب السهم العادى حين تصفية الشركة في ان يدفع له اولا ثمن سهمه او ان يعطى عدة اصوات في الجمعية العمومية ٠ وتصدر هذه الاسهم عند التاسيس او عند توسيع اعمال الشركة لجذب مساهمين جدد لهذه المزايا او التقرير مزايا المساهمين القدماء اذا حصر فيهـم حق شراء اسهم الامتياز ٠
٣ـ سهم التمتع تصدره الشركات الموقوتـة باجل فهي تعطي للذين استهلكت اسهمهم (الى دفعت قيمة السند فلا يبقى صاحبه دائنا او دفع قيمة السهم فلا يبقى صاحبه مساهما) اسهم تمتع تمنحهم شيئا من الربح بعد ان توزع نسبة من الارباح على اصحاب الاسهم غير المستهلكة ٠

الفرق بين السهم والسند :

١ـ حامل السند دائن لا يشترك في ادارة المشروع ولا يتحمل مخاطرة وياخذ الفائدة حتـى بحالة خسارة المشروع ويقدم على غيره في التوزيع وحامل السهم منظم يشترك في الادارة ويتحمل مخاطر المشروع ٠
٢ـ تدفع قيمة السند عند تصفية المشروع قبل السهم ٠
٣ـ يستهلك السند في اوقات معينـة وبالطريقة المتفق عليها اما الاسهم فليس لها مواعيد لاستهلاكها وانما تدفع عند حل الشركة الا في حالات الشركات الموقوتة فان الاسهم تستهلك ايضا ٠
٤ـ دخل السهم يسمى ربـح ودخل السند يسمى فائدة ٠
٥ـ لحامل السهم حق الاشتراك في الادارة وحضور جلسات الجمعية العمومية والاشتراك فـي التصويت ولا يحق ذلك لحامل السند الذى يعتبر دائن فقط ٠
٦ـ ان كل من السهم والسند عبارة عن اوراق مالية قابلة للتداول ٠

المشروعات التعاونيـة

وهي مشروعات اقتصادية واجتماعية في نفس الوقت يقوم اعضائها بالاشتراك بعمل معين لتحقيق الغرض من مشروعهم التعاوني باصابة بعض المنافع وتوزيعها عليهم بعدالة اكثر بعد الغاء الوسيط والوسيط الذى يقضي عليه المشروع التعاوني فتغير غرض التعاونية فان كانت جمعية تعاونية استهلاكيـة يكون الوسيط الذى يلغي هو تاجر المفرد وان كانت جمعية تعاونية انتاجية فالوسيط الذى يقضي عليه • هو رب العمل وان كانت جمعية تعاونية ائتمانية غرضها توفير القروض لاعضائها يكـون الوسيط الذى يقضي هو المصارف اوالبنوك ويستفيد اعضاء المشروع التعاوني من الغاء الوسيط بان الارباح التي يحصل عليها الوسيط في المشاريع الاخرى التي درسناها عليهم بعدالـة فجهودهم تعود عليهم بالنفع •

مميزات المشاريع التعاونيـة بصورة عامـة

١ـ انها مشاريع تهدف لاحلال فكرة التعاون والتضامن بدلا من التنافس والتناحر فالفرد يعمـل فيها لصالح الجماعة والجماعة تجهد نفسها لتحقيق صالح الفرد •

٢ـ تخلص بعض الطبقات من نير طبقات اخرى بالغاء الوسيط فالعمال يحررون من رب العمل والمستهلك يتخلص من التاجر والمقترض يتخلص من البنوك •

٣ـ انها مشاريع ديمقراطية لان كل فرد فيها يتمتع بصوت واحـد في الانتخابات بغض النظر عن مقدار ما قدمـه من راس مال للتعاونية بعكس ماشاهدناه عند دراستنا شركات المساهمة •

٤= انها تنشر السلام والاتفاق بين اصحاب المصالح المتعارضة بدلا من الخصام فجماعات الاستهلاك التعاونية تزيل الكفاح بين ارباب العمل والعمال وجماعات الاقراض او الائتمـان تحسم النزاع بين المقرضين والمقترضين ••• وكل هذا يتم بالغاء الوسيط كما قلنا •

٥ـ ان الحركة التعاونية تعني بوجه خاص بتنميـة حب التعاون وغرس الاخلاق وشعارها (الفرد للمجموع والمجموع للفرد) فهي وان كانت مشاريع اقتصادية الا انها اجتماعية في الوقت ذاتـه وتربي في عضوها روح الثقـة وعدم الاعتماد على مساعدة الدولة وتلزمـه بالسعي لاشباع حاجياته المختلفة بنفسه عن طريق تعاونـه مع جمعيتـه التعاونية •

٦ـ انها تشجع الفرد على الادخار وتكون سببا في تنسيح الملكية الفردية ونشرها عن طريق خفض قيمة حصة راس المال الواجب تاديتـه للاشتراك فيهـا •

٧ـ يكون راس مالها متغير لان حرية الاشتراك فيها او الانسحاب منها حرية مطلقـة •

٨ـ بالاضافـة الى الخدمات الاقتصادية التي تقدمها لاعضائها تكون من خصائصها تقديـم الخدمات الادبيـة والصحية والعلمية لاعضائها فحسب بل في المحيط الذى تعمل فيـه •

اشكال الجمعيات التعاونيـة : ١ـ الاستهلاكية ٢ـ الائتمانية ٣ـ الزراعية ٤ـ الانتاجية

ولكل من هذه الجمعيات نظامها واهدافها الخاصة وسوف ندرس النوع منها فقط ـ

جمعيات الانتاج التعاونية ـ ويؤسسها جماعة من العمال غرضهم الرئيسي التخلص من ارباب العمل براس مال اجتماعي يشتركون فيه ويزاولون الانتاج وادارة العمل بانفسهم ويعتبر كل عامل منظم وعامل في الوقت ذاتـه لذا فالعامل لا يتقاضى اجرا عن عملـه بل يتحمل مخاطر الانتاج فله الارباح وعليه الخسارة من هذا يظهر بان جماعات الانتاج التعاونية تتميز بما يلـي :

١ـ ان العامل فيها يعتبر شريكا ومنظما في الوقت ذاتـه وليس اجيرا •

٢ـ ان جميع الشركاء عمال يمارسون العمل في المشروع بصورة عملية •

٣ـ قد تختلف نسبة ما يقدمه كل عامل من راس مال للجمعية التعاونية ولا يعتبر راس المـال عاملا منتجا في المشروع اذ لا يعطي الفائدة من الدخل بل يوزع الدخل على الشركاء بنسبة ما قدموه من عمل للمشروع اى بنسبة انتاجهم او بنسبة اجورهم • وبالرغم من نبل اهـداف جماعات الانتاج التعاونية التي تعود العمال على الاعتماد على انفسهم وتخلصهم من سيطرة رب العمل خاصة تلك السيطرة التي لم تكن هناك قوانين وانظمة تحددها وتنظم علاقـة العامل برب العمل كما هي عليه الان نلاحظ ان هذه المشاريع لم تحقق النجاح المرجـو لها ويعود سبب قلـة نجاح هذه المشاريع الى ـ

١ـ قلة راس المال ـ ان راس مال الجمعيات التعاونيـة يتكون بما يقدمه العمال من ادخارهم

ويكون عادة من القلة بحيث لا يقوى على منافسة الشركات الراسمالية وللقضاء على هذه العقبة يجب ان تخصص الدولة في ميزانيتها نسبة معينة لاعانة الجمعيات التعاونية الانتاجية ٠

٢ــ الخبرة الادارية لادارة الجمعية قد لا تكون متوفرة بين صفوف العمال الشركاء فتصاب الجمعية بالفشل ٠

٣ــ قد لا تحدد السوق الرائجة لمنتجاتها بصعوبة حصولها على العملاء الذين اعتادوا التعامل مع شركات معروفة ٠

٤ــ من الملاحظ من الجمعية التعاونية الانتاجية اذا صادفت نجاحا لمشروعها تنقلب الى مشروع راسمالي وذلك لان العمال المؤسسين للجمعية الذين هم منظمين لها في الوقت ذاته لا يفسحون المجال امام عمال جدد لمشاركتهم في المشروع بل يلتجوا الى طريقة استخدام عمال جدد باجور وفي هذا عودة الى المشاريع الراسمالية ٠

الانفاقات الصناعية

ان المشروع مهما بلغت درجة التكامل لا يستطيع ان يفرض ارادته على المستهلكين ما دامت هناك مشروعات اخرى تنتج نفس السلعة ٠ فلابد من نشوب المنافسة بين المنتجين ٠ وقد تحمل هذه المنافسة الشر لهم جميعا لانها تودى الى الافراط في الانتاج وتهبط عندئذ الاثمان فتصاب المشروعات الضخمة باضرار جسيمة فلاجل تجنب هذه النتيجة تعقد المشروعات اتفاقا لتنظيم الانتاج او تنظيم البيع او لرفع السعر ٠٠ وعلى هذا الاساس تكون المشروعات قد انهت حالة المنافسة واقامت مكانها حالة الاحتكار او شبه الاحتكار ٠ ان تكتل المنتجين هذا يتخذ شكلين اما ان تكون المشروعات اتفاقها في حدود الاحتفاظ باستغلالها ومثالها (الكارتل) او ان تكون لصيقة ببعظها بحيث تكون وحدة اقتصادية ومثالها (التريست)

الكارتل (نقابة الانتاج)

تعريف الكارتل : الكارتل اتفاق بين عدة منظمين يبقى لكل واحد منهم شخصيته القانونية والاقتصادية ولكن يقيدهم بالقيود التي نص عليها الكارتل والغرض منه القضاء على المنافسة والسيطرة على سوق البضاعة وزيادة الارباح ٠

ويشترط في نجاح الكارتل ان ينظم اليه اكبر عدد ممكن من المنتجين الذين هم في ظروف اقتصادية متشابهة فاذا وجد بعضهم في مراكز اقتصادية ممتازة عندئذ يفضلون البقاء خارج الكارتل لان المنافسة في صالحهم ٠ وينجح الكارتل في الصناعة اكثر من الزراعة لكثرة عدد المزارعين وبالتالي صعوبة الاتفاق بينهم ٠

خصائصه (صفاته)

١ــ ان المشروعات المتفقة لا تفقد استقلالها سواء من الناحية القانونية ام من الناحية الاقتصادية فتحتفظ بحريتها في العمل الا بالنسبة للامور التي تم الاتفاق عليها ٠

٢ــ يهدف الكارتل الى الاحتكار التام على او على الاقل الى شبه الاحتكار والغرض من ذلك رفع الاثمان وتثبيتها ويترتب على ذلك زيادة الارباح ٠

٣ــ انه يظم نسبة كبيرة من المشاريع العاملة في فرع من فروع الانتاج للقضاء على المنافسة ٠

٤ــ انه يظم المشروعات التي تدخل فيه اعتبارها ويترتب على التعاقد بينها التزامات قانونية فاذا لم يكن بينها التزامات قانونية فلا يعتبر الاتفاق كارتل ٠

انواعه : يقسم الى قسمين من الناحية القانونية

١ــ كارتل للشراء ــ وهو اتفاق عدد من المشاريع لتنظيم شراء المواد الاولية فيما بينهم او استخدام الايادى العاملة ٠

٢ــ كارتل للبيع ــ ويعني اتفاق المشاريع على توزيع الاسواق فيما بينهم او كيفية تنظيم عرض المنتجات في سوق واحدة ٠

ويقسم الكارتل من الناحية الشكلية الى قسمين بسيط ومركب

أ ــ البسيط ــ يمتاز بعدم وجود هيئة من الاعضاء تراقب تنفيذ الاتفاق وقد يكون الاتفاق شفويا او تحريريا وقد يحوى على شرط جزائيا ويتخذ الكارتل البسيط ثلاث اشكال ٠

١ــ كارتل تحديد الاثمان ــ وبموجبه يلتزم كل عضو بالا يبيع بثمن يقل عن الحد الادنى المتفق عليه . ويجوز البيع باكثر منه .

٢ــ كارتل تحديد مقدار الانتاج ــ يحدد اولا الانتاج الكلي السنوى لجميع الاعضاء الداخلين في الكارتل ثم يوزع عليهم بنسب معينة حسب الدول وما يصيب كل دولة يوزع بدوره على منتجيها وكل عضو يلتزم بعدم تجاوز المقدار الذى حدد له .

٣ــ كارتل توزيع الاسواق ــ يكون توزيع الاسواق على اساس ينفرد كل عضو في منطقة معينة يحتكر فيها البيع ويلتزم بقية الاعضاء بعدم منافسته فيها .

ب ــ المركب ــ وفيه هيئة مركزية تتولى تنفيذ الاتفاق وتشرف على تطبيق شروطه من قبل الاعضاء ويتخذ ثلاثة اشكال :

١ــ كارتل توزيع التوصيات ــ وفيه تقدم الهيئة المركزية المشرفة على توزيع التوصيات التي ترد ها على المشاريع وفقا للعقد واذا تلقى عضو طلبا احاله الى الهيئة .

٢ــ كارتل توزيع الارباح ــ وبموجبه يدفع كل عضو الى الهيئة مبلغا معين عن كل وحدة يبيعها وهو الفرق بين نفقة الانتاج والحد الادنى لسعر البيع للوحدة الذى تحدده الهيئة . وتوزع الهيئة المبلغ الذى يتجمع لديها اخر السنة على الاعضاء لا بحسب بيعهم ولكن بنسبة متفق عليها سابقا .

٣ــ كارتل المكتب المركزى للبيع بموجبه يلتزم العضو بان لا يبيع انتاجه الا للمكتب بثمن معين ويتولى المكتب بيع المنتجات باعلى ثمن ممكن وتوزع الارباح بين الاعضاء حسب نسب معينة وهذه من اسلم الطرق لنجاح الكارتل .

اثر الكارتل في الحياة الاقتصادية

أ ــ محاسنه ــ

١ــ انه يودى الى الاقتصاد في نفقات الانتاج كنفقات الدعاية والمندوبين التجاريين ونفقات النقل وانخفاض اثمان المواد الاولية والقضاء على المنافسة وزيادة الارباح .

٢ــ تودى الى تحسين حالة العمال وظروف العمل لانها تتصف بالانتاج الكبير فترفع اجورهم وتقلل البطالة .

٣ــ تحاول الكارتلات تثبيت الاثمان الى حد معقول وهذا يهم المستهلك وقد يكون العكس اذا رفع الكارتل الاثمان .

٤ــ يساعد على الاستلاء على الاسواق الخارجية بواسطة سياسة الاغراق وهي عبارة عن رفع الاسعار في الداخل وخفضها في الخارج وهذا يعود بالنفع على الميزان الحسابي للبلد بالرغم ما فيه من ارهاق بالنسبة للمستهلك الوطني .

ب ــ مساوئه ــ

١ــ يقضي على المنافسة ويودى الى شكل من اشكال الاحتكار .

٢ــ يعطي الكارتل لاصحاب الاعمال قوة غالبة فتصبح كل المشروعات المنضمة اليه خصما لكل عامل او نقابة تختصم مع احد مكونيه اذا لم تكن هناك رقابة من حكومة تلتزم مصلحة المجموع .

الترست (الشركة الموحدة)

تعريفه ــ هو اتحاد عدة مشروعات كانت مستقلة من قبل واندماجها في مشروع ضخم واحد جديد

خصائصه ــ

١ــ انه يعمل على افناء المشروعات الضعيفة في مركزها الاقتصادى وتركيز الانتاج في المشروعات الاقوى لتنفرد في السوق .

٢ــ نجاح الترست اكيد من الناحية الفنية لانه يقوم على اساس الانتاج الكبير وبالتالي يودى الى الاقتصاد في نفقات الانتاج .

٣ــ ينافس المشروعات التي لا تنضم اليه حتى يقضي عليها ليعود فيرفع الاسعار .

٤ــ يسيطر عليه رجال البورصة والمال لا خبراء الصناعة وهؤلاء يبغون اكبر ربح ممكن بغض النظر عن حالة السوق في تنظيم الانتاج وقد يودى هذا الى انتكاسه وافلاسه .

انواعـه ـ ياءخذ الترست في تكوينـه احدى طريقتين ٠

١ـ طريقـة الاندماج التام : ـ وهي ان جميع الشركات التي كونت الترست تحل نفسها وتندمج بكل مالها وما عليها بشركة واحدة جديدة تدار من قبل منظمي الشركات المنحلة ٠ثم تسحب الاسهم القديمة من المساهمين ويعطون اسهم جديدة باسم الشركة الجديدة اى اتفـــاء مشاريع كانت قائمة ليحل محلها مشروع واحد بادارة واحدة وتنتقل حقوق وديون وامـــوال وخدمات المشاريع النحلة لتكون شركة جديدة تصدر اسهم جديدة باسمها لتحل محل اسهم الشركات المنحلة الداخلة في الترست ٠

٢ـ الشركة القابضـة ـ والترست هنا يختلف عن الاندماج الكلي من حيث بقاء كل مشروع من المشاريع المكونـة للشركة القابضـة مستقلا من الناحيتين الادارية والاقتصادية والمالية ولا توجـد هنا مشاريع تحل ليحل محلها مشروع واحـد ٠ اذن يمكن تعريف الشركة القابضة بانها مشروع جديد كبير يولف اضافـة الى مشاريع قديمـة بحيث يتمكن المشروع الجديد بمالـه من قـوة مالية ان يساهم بنسب عالية في المشاريع القديمة تمهيدا للسيطرة عليها عند انتخاب مجالس الادارة فيها وعند مناقشة اعمالها في الجمعيات العمومية ليتوصل اخيرا الى القبض على زمـام جميع الشركات بتوجيهها الوجهة الاقتصادية التي ترسمها هذه الشركة الجديدة ٠

اثره في الحياة الاقتصاديـــة :ـ

اء ـ محاسنه ـ

١ـ يوءدى الى الاقتصاد في نفقات الانتاج لانـه قائم على اساس الانتاج الكبير ٠

٢ـ انـه اقدر على تحقيق التوازن بين الانتاج والاستهلاك ٠

٣ـ يوءدى الى تثبيت الاثمـان ٠

ب ـ مساوئـه ـ

١ـ بالنسبة للمنتجين : وهذا يشمل الذين يصنعون نفس البضاعـة التي يصنعها الترست عندما يعلن الحرب الاقتصادية عليها عن طريق المنافسة كما يمتنع عن التعامل مع التجار الذين يتعاملون معها حتى يقضي عليها بما له من امكانية مالية ضخمة كما يشمل منتجي المواد الاولية حيث يتحكم الترست في تحديد ثمن شرائها لانه العميل الوحيد الذى يشترى اكثر هذه المواد

٢ـ بالنسبة للعمال : حيث يعرضهم للبطالـة كلما اقفل الترست مصنعا من مصانعه اذا وجـد نفسه في وضع اقتصادى سيء او عندما يقضي على المشروعات التي لا تتمكن من منافسته وقـد يتحكم في تحديداجور العمال لكن هذا يتوقف على قدرة النقابة من ناحية ومساندة الحكومـة لها لضمان اجور معقولة للعمال ٠

٣ـ بالنسبة للمستهلكين : عندما ينفرد الترست في السوق ويرفع الاثمان الى حد غير معقول فيتضرر المستهلكون ٠

تقسيم العمـــل

ظهرت فكرة تقسيم العمل منذ القدم فكانت كل طبقـة تتصرف الى عمل معين فهناك طبقـة رجال الدين وطبقة رجال الحرب وطبقة المزارعين وهكذا ٠ ولكن ظهور فكرة تقسيم العمل بصورته العلمية والعملية كان نتيجة لتطورات الحياة الاقتصادية ولتزايد اهمية عنصر العمل في الانتـاج وبعد الثورة الصناعيـة واشاعة استعمال الالات في الانتاج ٠ ويعرف تقسيم العمل بانه عبارة عن تجزاءة العملية الانتاجية الواحدة الى اجزاء متعددة يعهد بتنفيذ كل جزء منها الى عامـل او مجموعة عمال بحيث ان تظافر جهود العمال يودى الى اكمال العملية الواحدة بسهولـة وسرعة واتقان ويعتبر تقسيم العمل شرطا اساسيا لكفاية العمل في الانتاج فقوى الانسان الجسمية والفكرية يجب ان توجه نحو العمل الذى تكون فيه اكثر انتاجا لان جهود الانسان اذا توزعت بين اعمال متعددة ومتباينة فان الانتاج سيكون اقل مما لو خصصت للقيام بعمل معين ٠ ولا يقتصر تقسيم العمل داخل المعمل الواحد وانما يشمل تقسيم العمل لدول العالم ويسمى بتقسيم العمل الدولي فتخصص كل دولة بانتاج سلعة معينة حسب توفر عوامل الانتاج لتلك السلعة فيها وتترك انتاج السلع الاخرى التي لا تتوفر فيها عوامل الانتاج المثالية للدولة التي تتوفر فيهـا كتخصص سويسرا بصنع الساعات والمانيا بالصناعات الثقيلة وانكلترا بالاقمشة ٠

مزايا تقسيم العمل :

١ــ ان تقسيم العمل يودى الى سهولة اداء العملية الانتاجية من قبل العمال من الناحيـــة العضلية والفكرية لصغر العملية الانتاجية التي يوديها العامل .

٢ــ ان زيادة مهارة العامل نتيجة لتكراره انتاج العملية الواحدة ادى ذلك الى زيادة الانتاج وتحسينه كما يودى الى الاقتصاد في الوقت .

٣ــ ان زيادة الانتاج يودى الى انخفاض الاثمان فيرتفع مستوى معيشة العامل وذوى الدخول القليلـــة .

٤ــ ان تقسيم العمل ادى الى امكان استغلال العمال كل حسب كفائتهم وحسب ميولهم ورغباتهم

التنظيم العلمي للعمل (ترشيد العمل)

ان ترشيد العمل هو تنظيمه وفق الاسس العلمية وحركة الترشيد حديثة ترجع الى مطلع القرن العشرين وسبب ذلك ان الماكنة كانت مصدرا لا ينضب للربح الوفير ومن ثم لم يكن هنالـــك ما يدعو المنتجين الى التفكير في تنظيم العمل في داخل المصنع تنظيما علميا وقد ابتكر اصحاب الاعمال والمهندسين طرقا مختلفة لتنظيم العمل طبقوها في مشروعاتهم وعادت عليهم وعلـــى المجتمع بالمنافع واهمها طريقة تايلر وطريقة فورد وطريقة مستر بيرك .

١ــ طريقة تايلر ــ نشا تايلر طريقته في تنظيم العمل سنة ١٩١١ وهو مهندس امريكي طبقها في المصانع التي كان يديرها او في مصانع اخرى والغرض الذى يهدف اليه هو زيادة انتاجية العامل وزيادة اجره دون ارهاق وانتشرت طريقته في الولايات المتحدة واوربا وظهرت طريقة مشابهة لها في روسيا وقد خطا تايلر خطوات مختلفة للوصول الى ذلك هي ــ

١ــ لاحظ حركات العامل وقت العمل وقسمها الى ابسط اجزائها وقاس الوقت الذى تحتاجـــه كل حركة منها بالة (الكرونومتر) التي تقيس الحركات لمدة ١/١٠٠ من الدقيقة .

٢ــ قسم هذه الحركات الى حركات مفيدة تتصل بالانتاج فاحتفظ بها وحركات غير مفيدة لا تتصل بـــه فنية العمل الى تركها والاستعاضة عنها بحركات مفيدة . وترتب على ذلك ان وضع حدا ادنى للانتاج فمن لم يستطع من العمال تحقيقه فان تايلر يستغني عنه . ومن استطاع ان يتجاوز هذا الحد الادنى في الانتاج فانه ياخذ زيادة على اجره المتفق عليه حتى تبلغ هذه الزيادة ٦٠ ٪ من الاجر الاصلي ولا يزيد الاجر بعد ذلك مهما زاد الانتاج .

٣ــ تقوم هيئة برقابة العمال والعمل وتنظيم العمل بحيث يكون العامل على علم بطريقة تنفيذ العمل المحدد له قبل ان يدخل المصنع .

٤ــ ادوات العامل والمواد الاولية التي يحتاجها يجب ان تهيأ له فتمر من امامه حتى لا يضيع وقتا في الانتقال اليها او الانحناء لاخذها . وقد نجحت هذه الطريقة في الصناعة التـــي يمكن تقسيم العمل فيها والتي تستعمل عددا كبيرا من العمال وقد ادت في بعض الصناعـــة كالتعدين والشحن والبناء الى نتائج عظيمة جدا .

ورغم المنافع التي سببتها هذه الطريقة لاصحاب الاعمال بان زادت انتاجهم وارباحهم وللعمال بان رفعت اجورهم وقللت من ساعات عملهم وللمستهلكين بان خفضت سعر البضاعة لانها ادت الى تخفيض نفقات الانتاج .

ولقد لقيت نقدا من اوساط العمال ومن النقابات باعتبار انها تودى الى ارهاق العمال وتنظيم حركاتهم بدقة وربطهم بالالة ربطا دقيقا وانتقدت كذلك لان الزيادة في الاجور للذين يتجاوزون الحد الادنى [illegible] تقف عند حد مهما زاد الانتاج بعد ذلك ويجب في رايهم ان تستمر هي الاخرى في الزيادة . ويرد تايلر على هذا النقد قائلا = ان الزيادة في الانتاج ترجع الى جهود المنظم بدليل ان شروط العمل وساعاته قد تحسنت من ذى قبل ولذلك فان الزيادة في الانتاج من حق المنظم .

طريقة فورد ــ وتقوم طريقة فورد على اسس مختلفة .

١ــ الاساس النفسي ــ وهو تهيئة العوامل التي تجعل في العامل استعدادا للعمل ولزيادة الانتاج بان يوجه الى العمل الذى يتفق مع رغبته ونفسيته وبان تكون الالات بحيث تريح العامل الذى يشتغل امامها .

٢ــ الاساس المادى التنظيمي ــ ويقوم على وجوب الاستفادة من العامل ومن الالة اوسع استفادة

وهو يتاثر بذلك بطريقة تايلر مع فرق هو أن فورد لا يلزم العامل بحركات معينة مقدرة ولكنه يحدد للعمل بمجموعه وقتا يجب إن يتم فيه ٠

٣ـ الاساس الاجتماعي ـ ويرى فورد على ضوئه أن المشروع الاقتصادى ((مرفق اجتماعي)) الغرض منه اشباع حاجة اجتماعية وتسهيل الحصول على الاموال لكل فرد ٠ ولذلك فان المشروع والعمل ليسا في صالح العامل او رب العمل ولكنهما في صالح المجتمع ولذلك يجب ان يتعاون العمال واصحاب الاعمال على زيادة الانتاج لانهم جميعا يودون وضيفة اجتماعية ٠ وما منفعتهم الشخصية الا لقاء تقديمهم الحاجات للمنفعة العامة ٠

٤ـ يربط فورد بين أجور العمال والاستهلاك ويرى ان العامل مستهلك وانه اذا ازدادت قدرة العامل على الاستهلاك انتعشت الحالة الاقتصادية ولذلك دفع فورد عماله اجور مرتفعة اكثر مما دفع اى مشروع آخر لعماله وهذا يودى ـ من ناحية ثانية ـ الى اخلاص العمال في عملهم ولصاحب العمل ٠

٥ـ وقد عمد فورد الى طريقة الصناعات المتكاملة بان قام هو بانتاج جميع ما تحتاجه السيارة من أدوات حتى انه يملك مناجم للحديد واخرى للفحم لان الصناعة المتكاملة من شانها ان تقلل من نفقات الانتاج حيث لا يدفع المنتج للمنتجين الاخرين الذى يشترى منهم حاجياته ارباحا ويكتفي هو بربح زهيد من كل طرف الانتاج يجمع في النهاية مبلغا كبيرا ٠

النقابات وتشريع العمال

النقابة عبارة عن تنظيم اجتماعي يضم عدد من العمال الذين تتقارب مصالحهم غرضها الدفاع عن هذه المصالح بكل الوسائل المشروعة تحدوها وحدة المصير المشترك ٠

يعتبر التنظيم النقابي حديث في وجوده ويرجع الى القرن التاسع عشر حيث قرن الانقلاب الصناعي حيث أخذ العمال يشعرون بضرورة التكاتف فيما بينهم للحد من استغلال المنتجين لهم أشكال النقابة : تتخذ النقابة العمالية شكلين :ـ

١ـ نقابة مهنية وتضم جماعة من العمال يمتهنون مهنة واحدة كنقابة عمال البناء ونقابة النجارة ٠

٢ـ نقابة صناعة = وتضم عدد من العمال ضمن صناعة واحدة وان كانت مهنة البعض منهم تخالف مهنة البعض الاخر كنقابة التعدين وهذه النقابة هي اوسع من سابقتها من الناحية العددية والاقتصادية ٠ وهناك تنظيم اخر وهو الاتحاد الذى يضم عدد من نقابات مهنية او صناعية او كليهما فيشكل اتحاد عام لنقابات العمال في بلد معين يضم كافة عمال ذلك البلد ويكون الاتحاد أعلى هيئة تنظيمية للعمال اقوى تاثيرا في تحقيق مطاليب العمال المشروعة ٠ وهناك الاتحادات الدولية التي تضم نقابات واتحادات اكثر من دولة واحدة حيث يقدم كل اتحاد في دولة المساعدة المناسبة لاتحاد الدولة الاخرى ٠

ان حق منح العمال حقوقهم في التنظيم النقابي لم يعترف به بسهولة في كثير من دول العالم ففي العراق تاسست اول نقابة عمالية للسكك الحديدية بعد اضراب سنة ١٩٢٧ بسنتين ٠ وبعد تشكيل الحكم الوطني في العراق على اثر ثورة ١٤ تموز الخالدة منحت حكومة الثورة حق التنظيم النقابي وتنظيم الاتحادات والجمعيات والاحزاب فتشكلت مختلف النقابات والجمعيات والاتحادات كنقابة المعلمين والمحامين (قديمة) والمهندسين والبنائين وعمال النفط والمطاعم والمستخدمين والحدادين ٠٠٠ على اساس ان يكون هدف هذه التنظيمات خدمة وطننا العزيز ٠

اهداف النقابة (اغراضها)

تهدف النقابة بانواعها بصورة عامة ـ عدا اهداف كل نقابة ـ الى الامور التالية ١ـ زيادة أجور العمال ٢ـ تحسين ظروف العمل ٣ـ الدفاع عن مصالح العمال ضد الفصل الكيفي ٤ـ مكافحة البطالة والقيام بمشاريع من شانها ان توظف العمال في أوقات الازمات ٥ـ الضمان الاجتماعي بمساعدة اعضائها في حالة عجزهم عن العمل لاى سبب كما تمنح اعضائها العاطلين دخولا بسيطة حتى يجدوا عملا ٦ـ تثقيف العمال من الناحية المهنية والعلمية والاجتماعية والصحية ٠

<u>وسائل تحقيق اهداف النقابة</u> :

١ـ المساومة الاجتماعية ـ وبموجبها تتداول النقابة مع ارباب العمل على ما هو مختلف عليه للوصول الى حلول تضمن مصلحة الطرفين ٠

٢ــ الاضراب الجماعي ــ وذلك في حالة فشل المساومة الجماعية وذلك بامتناع جميع اعضاء النقابة عن العمل مالم تلبى مطاليبهم ولا ينجح الاضراب الا اذا كانت النقابة في مركز اقتصادى يمكنها من دفع جزء من اجور العمال اليومية حتى يستمروا على الاضراب ٠ ولابد ان نذكر هنا في هذا الصدد يجب ان تكون مطاليب العمال معقولة بحيث انها لا تلحق خسارة برب العمل فيضطر الى غلق مشروعه لان الاضراب وغلق المشروع هو في الواقع ليس من صالح العمال ورب العمل والمستهلكين

تشريع العمل

ان تردى حالة العمال على اثر الانقلاب الصناعي وانحطاط مستوى معيشتهم واستغلالهم من قبل رب العمل وتشغيل الاطفال والنساء في المناجم ساعات طوال وغيرها من تعسف ارباب العمل دفع كثير من الحكومات الى اصدار تشريعات لحماية العمال كتحديد ساعات العمل وشروطه والتامين على العمال ضد الاخطار وغيرها ٠٠٠ وظهرت فكرة تشريعات العمال في سويسرة سنة ١٨٤٩ كما اسست منظمة العمل الدولي بعد الحرب العالمية الاولى لتحقيق رفاهية العمال ولم يشرع في العراق اى تشريع لتنظيم العمل في العراق الا في سنة ١٩٣٦ عندما حددت شروط العمل وساعاته وتعويض العمال لكن ذلك كان حبرا على ورق ٠

ساعات العمل

اصدرت الحكومات التشريعات الخاصة بتحديد ساعات العمل وجعلتها ٨ ساعات يوميا بعد ان كانت ١٠ ساعات وتعمل نقابات العمال على تخفيض ساعات العمل الى اقل من ٨ ساعات ٠ يقصد بيوم العمل عدد الساعات التي يقدم بها العامل جهوده في سبيل الانتاج وقد كانت في مطلع القرن التاسع عشر ١٢ ساعة يوميا وفي مطلع القرن العشرين ١٠ ساعات حتى بدات تنظيمات العمال تزدهر في العالم فاصبحت ساعات العمل ٨ ساعات يوميا ولا زالت نقابات العمال تطالب بتخفيض ساعات العمل وذلك بسبب تطوير وسائل الانتاج حيث ان هذا التطوير قد ادى الى زيادة الانتاج فلا بد للعامل وان ياخذ نصيبه من الراحة ٠

المصالحة والتحكيم

وهي من الوسائل السلمية التي تتخذها النقابات للقضاء على الخلافات الناشبة بين اصحاب الاعمال والعمال ويقصد بالمصالحة اجتماع اصحاب الاعمال والعمال لحل النزاع وفي حالة عدم التوصل الى الحل سلميا يلجاء الطرفان الى مجالس التحكيم وهي عبارة عن لجان يتفق ارباب الاعمال مع العمال على انتخاب اعضائها لعرض وجهة نظر كل فريق عليها والحكم الذى يصدر عنها يلتزم كل فريق باطاعته ٠

احوال العمال في النظام الراسمالي والنظام الاشتراكي

ان حالة العامل في النظام الراسمالي في اواخر القرن التاسع عشر كانت سيئة حيث كان النساء والاطفال يشتغلون باجور زهيدة ولمدة اكثر من ١٣ ساعة يوميا ٠ وكان خطر البطالة يتهددهم بسبب الطرد الكيفي وبسبب كساد الانتاج والمنافسة كل هذا دفع العمال الى التكتل وتاليف النقابات للدفاع عن حقوقهم ومع ذلك حتى في العصر الحاضر ان البطالة تهدد العامل في البلاد الراسمالية وان رب العمل غير ملزم بالاستمرار في الانتاج بسبب نظام المنافسة الحرة التي تدفع رب العمل احيانا الى غلق المعمل او الاقتصاد في نفقات الانتاج ومنها اجور العمال٠ كما ان تنافس العمال فيما بينهم للحصول على العمل يودى الى انخفاض الاجور ايضا ٠ ان قوة العمل في النظام الراسمالي هي السلعة التي يشتريها رب العمل وان قوة العمل هذه تقسم الى قسمين هي العمل الضرورى الذى يدفع مقابله والعمل الفائض ولا مقابل له ٠ ولكن حين يتسلم العامل اجرة لا يبدو واضحا له ان اجره عبارة عن قيمة العمل الضرورى وحده بينما يذهب العمل الفائض الى الراسمالي دون مكافاة عنه وهي تشكل الربح ٠ وعلى هذا تبدو الاشياء في ظل الراسمالي كما لو ان العامل يدفع له مقابل عمله كله ٠

كما ان العامل في النظام الراسمالي حر في اختيار عمله والاستمرار عليه او تركه اما احوال العامل في المجتمع الاشتراكي فان معدل ساعات العمل اليومية هي بصورة عامة اقل من عدد الساعات في النظام الراسمالي وفي بعض المصانع يشتغل العامل في الاسبوع خمسة ايام فقط ٠ اما رب العمل

في النظام الاشتراكي فلا وجود له اذ ان الدولة هي التي تمتلك وسائل الانتاج لذا فان فائض القيمة الذى يستولي عليه رب العمل في النظام الرأسمالي ينعدم في النظام الاشتراكي • فكل حسب عمله • ونلاحظ ان مستوى الاجور النقدية التي يتسلمها العامل في النظام الاشتراكي تظهر لاول وهلة اقل نسبيا من مستوى الاجور النقدية في النظام الراسمالي الا اننا نلاحظ ان مستوى الاجر الحقيقي للعامل في النظام الاشتراكي هي مرتفعة وذلك بسبب ما يحصله من الخدمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية المجانية والتي يدفع ثمنها العامل في النظام الراسمالي •

دور السلطات العامة في الاقتصاد الوطني

لم تكن الدولة حتى اواخر القرن التاسع عشر وفقا لمفهومة الدولة انذاك سوى هيئة عليا تمثل السلطة العامة غرضها الدفاع عن اى عدوان خارجي ومحافظة الامن الداخلي فكان اثرها في الاقتصاد الوطني بتاثير المتفرج لا تتدخل في شوون الانتاج والتوزيع وتنظيم علاقات الافراد الاقتصادية الا ان تطور مفهومة الدولة وظهور فلاسفة واقتصاديين في اواخر القرن التاسع عشر نادوا بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني على نطاق واسع بصورة مباشرة وغير مباشرة بحيث تسعى الدولة بسلطاتها العامة ان تتبع كل الوسائل الممكنة لزيادة الناتج القومي وبالتالي الدخل القومي في سبيل الوصول الى تحقيق الرفاه العام لابناء الشعب وهو اسمى غرض من اغراض وجود الدولة وذهب الفلاسفة الاشتراكيون الى ابعد من ذلك حيث قالوا بان الدولة هي المسوولة الاولى لا لتنظيم الاقتصاد الوطني عن طريق التدخل بصورة مباشرة او غير مباشرة في علاقات المنتجين بالمستهلكين بل تكون الدولة بمثابة المنظم وتحل محل كافة المنتجين والمنظمين وترسم التخطيط الاقتصادى لكل مشروع من المشاريع فيها • من هذا يظهر بان هناك فلسفتان حاليا الاولى تترك للافراد حريتهم بممارسة نشاطهم الاقتصادى في الانتاج ضمن القوانين والقواعد المنظمة لنشاطهم المذكور فتكون الدولة بمثابة المشرفة على الاقتصاد الوطني والموجه له والثانية تاخذ على عاتقها مهمة المنتجين جميعهم فتكون بمثابة المنظمة للانتاج وللاقتصاد الوطني وتحجب ذلك عن الافراد •

نمو النفقات الحكومية : نتيجة للتطورات الاقتصادية والحركات الاجتماعية والتبدلات السياسية فقد اقلع فلاسفة واقتصادى العالم المقدمين جميعهم عن فكرة النظام الحر (النظام الفردى) الذى كان يترك للافراد الحرية التامة في تصرفاتهم الانتاجية دون تدخل من الدولة وطالبوا بضرورة تدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية عن طريق اخذ واجبات جديدة على عاتقها غير واجبي الدفاع والامن ونتيجة لهذه الفلسفة الحديثة لمفهومة الدولة بدات تتزايد النفقات العامة للدولة التي عرفها الاقتصادى الالماني (فاكنر) بانها الطريق المجدية للمساهمة في تنظيم الحياة الاقتصادية الناجم عن توسيع وظائف الدولة وتكثيفها • وتاخذ النفقات العامة للدولة بمفهومتها الحالية احد شكلين فهي اما ان تكون كمنح تمنحها الدولة للافراد المعوزين او للمشاريع والمنظمات او ان تكون كاثمان لمشترياتها لقاء حصولها على الخدمات او السلع فما تدفعه الدولة من اموال الى الافراد او المنظمات او الجمعيات يشكل الجزء الاول من النفقات العامة وهو المنح وما تدفعه الدولة من رواتب لموظفيها لقاء شراءها لجهودهم خدمة للصالح العام وما تدفعه من اجور للعمال وماتتعاقد به مع المقاولين والمتعهدين لتاسيس مشاريعها العامة يشكل الجزء الثاني من النفقات العامة الذى هو عبارة عن شراء المجهود والسلع المختلفة •

ومن اهم الاسباب المؤدية لزيادة النفقات الحكومية ونموها هي :-

١- اتساع مفهومة الدولة - فقد اصبحت مسوولة حاليا لا عن الدفاع والامن وحسب بل هي المسوولة عن تقديم مختلف الخدمات الاخرى كالتعليم والصحة مثلا •

٢- المصروفات العسكرية - ازدادت نفقات الحكومة نتيجة لتخصيص جزء كبير من ميزانيتها العامة للنفقات العسكرية وللمواد الحربية •

٣- الترفيه الاجتماعي - تسعى الدولة حاليا فيما تسعى اليه الى تامين الترفيه الاجتماعي لابناء شعبها وما يتطلب ذلك الى نفقات طائلة ولزيادة السكان اثر كبير في زيادة النفقات •

٤- الانعاش الريفي - اتجهت اغلب الدول الى انعاش الريف وتطويره وتامين الحياة السعيدة فيه •

٥- الازمات الاقتصادية نتيجة لتطور وسائل الانتاج فقد اصبحت ازمات الافراط في الانتاج حادة وقاسية تتطلب من الدولة التدخل السريع للقضاء عليها وما يتطلب ذلك من نفقات طائلة •

٦- تطور الحياة - لم تكن هناك اى نفقات عامة تقدمها الدولة للدفاع كما هي عليه الحال الان

فنفقات دور الاذاعات والتلفزيونات ووكالات الانباء والتمثيل السياسي والمنح التي تقدمها الدولة لدول اخرى وفقا لمبادى التعايش السلمي في ظروف خاصة والمنح الخاصة للمنظمات والجمعيات الوطنية وغير ذلك مما لا يدخل في حصر يشمل جزء كبيرا من النفقات العامة ٠

٧ــ مشاريع مضاعفة الناتج القومي ــ هناك مشاريع جبارة تتطلب نفقات طائلة تقوم بها الدولة كمشاريع الرى والبزل وطرق المواصلات والتصنيع تتطلب نفقات طائلة لمدة طويلة من الزمن قبل ان تبدا تلك المشاريع بانتاجاتها الهائلة ذات الاثر الكبير في مضاعفة الناتج القومي ٠

ويجب توفر عاملين في النفقة لكي تعتبر من النفقات العامة :ــ

١ــ ان تقدم من احد اشخاص القانون العام كالدولة والبلديات وامانة العاصمة مثلا ٠

٢ــ ان يكون غرضها اشباع حاجة عامة انية او لغرض غير عام كما في حالة المنح للمعوزين ٠

الميزانية العامة : تتبع جميع الدول وسيلة تشريع قانون للميزانية العامة سنويا وهي عبارة عن مجموعة النصوص المنظمة للنفقات والايرادات العامة والتي تبين اوجه تصريف النفقات العامة ووسائل جمع الايرادات العامة وتقدم الميزانية على اسس تخمينية تقديرية وللميزانية اهمية كبيرة خاصة بعد ان اتسعت نفقات الدولة فلكي تصرف النفقات العامة في اوجهها الخيرة للمجتمع تقيد السلطة التنفيذية بقانون الميزانية العامة بعد دراسة دقيقة والاهمية الثانية لها انها تتضمن ضرائب ورسوم تقع على كاهل المواطنين فمنعا للتعسف الذى قد يحصل في جمع الضرائب ونسبها يقرر ذلك بقانون ٠

ولكل دولة طريقتها لتشريع قانون الميزانية والطريقة المتبعة في العراق بعد ثورة ١٤ تموز هو ان تقوم وزارة المالية بالاتصال رسميا بكافة الوزارات لتقديم تخميناتها في الايرادات والمصروفات وتجمع تلك المعلومات وزارة المالية وتعدل فيها ثم تقدمها الى مجلس الوزراء للمصادقة عليها وترفع الى مجلس السيادة وبعد المصادقة عليها تصبح قانون واجب التنفيذ ٠

الموارد العامة

الموارد العامة هي المنابع التي تستقي منها الدولة اللازمة لسد نفقاتها العامة ٠ وقد وصفها علماء المالية حسب طبيعتها الى موارد الزامية وموارد اختيارية ٠

الموارد الالزامية والموارد الاختيارية

فالموارد الالزامية التي تحوزها الدولة بمالها من سلطان على رعاياها والقاطنين في ديارها واهمها :ــ

١ــ الضرائب والرسوم والاتاوى التي تجبيها الدولة بموجب حقها الدستورى بفرض التكاليف العامة وجبايتها ٠

٢ــ الغرمات والعقوبات التي تخصها الدولة بمالها من سلطة عقابية ٠

٣ــ الموارد الناشئة نزع الملكية باسم المنفعة العامة ٠

اما الموارد الاختيارية فهي التي يدفعها الافراد الى الدولة بطوعهم واختيارهم وقد تكون هذه الموارد بدون عوض كالهبات والتبرعات او بعوض كالقروض واثمان ما يشتريه الافراد اختيارا من مصنوعات الدولة ومنتوجات او من احتكارات الحكومة لبعض المصالح كتوريد المياه والنور وايرادات السكك الحديدية وارث من يموت بدون وارث ٠

الضرائب

الضريبة ــ مبلغ من المال يدفعها الفرد الى خزينة الدولة بصورة الزامية في حدود القوانين واللوائح المشرعة للبلد ٠

قواعد الضريبة :ــ يلاحظ عند تشريع اى ضريبة قواعد يجب توفرها ومن هذه القواعد ان تكون الضريبة يجب ان يخضع لها كافة الافراد بلا تميز كل حسب قدرته وايراده ويجب ان تكون الضريبة معلومة لدى المكلف بدفعها ويجب ان تكون نفقات جبايتها قليلة ويجب ان يكون موعد دفع الضريبة ملائم للمكلف بدفعها لا تسبب له ارهاق ٠

انواع الضرائب ــ تقسم الضرائب بصورة عامة الى قسمين

١ــ الضرائب المباشرة ــ وهي تلك الضريبة المكلف بدفعها الشخص نفسه ولا يصح ان يتحمل عبوءها غيره كضريبة الدخل وضريبة التركات ورسوم السيارات والاسلحة ٠

٢ـ الضرائب الغير مباشرة ـ وهي يمكن للمكلف على دفعها القاء عبؤها على غيره كضرائب الاستهلاك

تشمل الضريبة المباشرة والغير مباشرة على عدة انواع من الضرائب سندرسها تباعا وهي :ـ

١ـ ضريبة الدخل ٢ـ ضريبة الاملاك ٣ـ الضرائب الكمركية ٤ـ ضريبة الاستهلاك ٥ـ رسوم السيارات

١ـ ضريبة الدخل ـ وهي من الضرائب المباشرة ويلتزم المكلف بدفعها بنسبة دخله السنوي وتقدر عادة بنسبة مئوية وهي الضريبة الوحيدة التي تسمح بتطبيق مبدا العدالة في تاديتها من قبل المواطنين للمشاركة في تكوين واردات الدولة . اما بالنسبة للعراق فضريبة الدخل توخذ عن الدخل الصافي السنوي فقط وهي تصاعدية حسب الدخل كما ان قانون الضريبة قد اخذ بمبدا الاعفاء عن الضريبة وخصص سماحات معينة لا تستوفي عليها الضريبة وهي ٣٥٠٠ دينار للاعزب او المطلقة او الارملة و ٥٠٠ دينار للمتزوج و ٥٠ دينار لكل ولد دون الثامنة عشر او مستمر على الدراسة الثانوية او العالية اذا كان عمره اكثر من ١٨ سنة الى حد اربعة اولاد فقط .

٢ـ ضريبة الاملاك وهي الضريبة التي تدفع على العقارات والاملاك الى خزينة الدولة بشروط ونسب مقررة وفي العراق تفرض الضريبة على البيوت والدكاكين والمخازن والخانات والحمامات والمعامل والمصانع والاراضي الموجرة لغير الزراعة والسفن الثابتة المستعملة للخزن او لتركيب الماكنات او كمقاهي او لاى غرض تجاري اخر . وقد اعفى القانون المحلات العامة التي لا ربح لها كالمعابد والمدارس والمعاهد الخيرية والاملاك التابعة للسفارات والقناصل الاجنبية وبيوت السكن التي ايرادها ١٥٠ في بغداد و (٧٥ في المدن الاخرى وتبلغ ضريبة الاملاك ١٠ ٪

٣ـ رسوم السيارات وهي الضرائب التي توخذ على السيارات المستوردة لنقل الاشخاص او البضائع وتوخذ في العراق على المنوال التالي .

١ـ سيارات نقل الركاب وتدفع الضريبة حسب وزنها .

٢ـ سيارات نقل البضائع وتفرض عليها ضريبة ١٧ ٪ عن قيمتها .

ضريبة الاستهلاك :ـ ومعناها تلك الضريبة المفروضة على المحصولات الزراعية والطبيعية وهي في العراق تستوفي بنسبة ١٠ ٪ من ثمن المحصولات وتوخذ في محلات الاستهلاك لا في محل انتاجها وهي نوع من انواع الضرائب غير المباشرة ويتم استيفاء ضريبة الاستهلاك من الشخص المجاز بادارة محل استهلاك او من الشخص المصدر للحاصلات .

الضريبة الكمركية ـ وهي نوع من انواع الضرائب الغير مباشرة وتاخذ احد شكلين اضافة الى شكل ثالث وهو رسم المرور او (الترانسيت) .

١ـ ضريبة الواردات (رسم الوارد) ومعناها لستيفاء مبلغ معين من النقود على السلع الواردة الى البلد وفقا للنسب والشروط المقررة قانونا والضريبة الكمركية على الواردات تودى الى غرضين اولهما هو المحافظة على الانتاج الوطني وحمايته من المنافسة الخارجي والثاني تحقيق جزء معين من واردات الدولة .

٢ـ ضريبة على الصادرات (رسم الصادر) ومعناها استيفاء مبلغ معين من النقود او العينات وفقا للطريقة والشروط والنسب المقررة قانونا وهذا الرسم او الضريبة على الصادرات تودي ايضا الى غرضين في أن واحد الاول هو المحافظة على السلع الضرورية للمواطنين من تصديرها الى الخارج والثاني تحقيق دخل يشكل جزء من واردات الدولة .

عوائد النفط ـ قبل البحث في موضوع وعوائد النفط في العراق علينا ان نلقي نظرة خاطفة على الشركات العاملة في العراق .

١ـ شركة نفط العراق المحدودة ـ ومنطقة امتيازها المنطقة الواقعة على الضفة اليسرى من نهر دجلة شمال خط عرض ٣٣ ومدة امتيازها ٧٥ سنة اعتبارا من سنة ١٩٢٥ وبدا انتاجها في سنة ١٩٢٧ في منطقة بابا كركر في كركوك . وقد مدت اول انبوب للنفط قطره ١٢ انجا الى حيفا والضخ متوقف فيه حاليا كما مدت خط اخر الى طرابلس قطره ١٦ انجا وبعد ذلك مدت خط ثالث يوازى الخط الثاني وقطره ٣٠ انجا الى بانياس ويبلغ مقدار ما يضخ حاليا من الخطين ٢٥ مليون طن سنويا .

٢ـ شركة نفط الموصل :ـ ومنطقة امتيازها شمال خط عرض ٣٣ على الضفة اليمنى من نهر دجلة ويستخرج البترول منها من عين زالة وبطمة وقد مد انبوب قطره ١٢ انج من عين زالة يوازى

دجلة حتى يلتقي بانبوبي شركة النفط العراقية عند ك٢ (بيجي) ويعود امتيازها الى سنة ١٩٣٢ ومدته ٧٥ سنة ٠

شركة نفط البصرة : منطقة امتيازها جنوب العراق جنوب خط عرض ٣٣ واهم المناطق التي يستخرج منها البترول هي الزبير والرميلة في لواء البصرة وقد مد اول انبوب سنة ١٩٥٢ قطره ١٢ انج من الزبير الى الفاو وطوله ٦٤ كم وقد مد فيما بعد انبوب اخر يوازى الاول قطره ٢٤ انج ويبلغ مقدار ما يضخه الان حاليا حوالي ١٥ مليون طن ٠

وهناك بالاضافة الى ذلك شركتين صغيرتين منبثقتين عن الشركات الكبيرة السالفة الذكر ٠ هما

١ـ شركة نفط خانقين التي اشترت الحكومة العراقية مصفاتها سنة ١٩٥١ وهو مايسمى بمصفى الوند

٢ـ شركة نفط الرافدين التي كانت مهمتها توزيع البترول ومشتقاته للاستهلاك الداخلي في العراق

وكانت هاتين الشركتين تعودان الى شركة النفط الانجلوايرانية اما الان فقد اسم شركة نفط الرافدين واصبحت توزيع البترول يعود الى الحكومة العراقية وذلك بعد ان الغي امتياز شركة نفط خانقين يوم ١٩٥٨/١١/٣٠

اما عائدية الشركات الثلاثة الكبيرة السابقة فهي تعود الى الشركات الاجنبية التالية :ـ

١ـ شركة البترول البريطانية واسهمها ٢٣٫٧٥ ٠/٠ ٢ـ الشركات الهولندية الملكية واسهمها ٢٣٫٧٥ ٠/٠ ٣ـ شركة البترول الفرنسية واسهمها ايضا ٢٣٫٧٥ ٠/٠ ٤ـ شركة ستاندرد اويل الامريكية ١١٫٨٧٥ ٠/٠ وشركة سوكوني فاكيوم واسهمها ١١٫٨٧٥ ٠/٠ وشركة كلبنكيان ارمني واسهمها ٥ ٠/٠

ان البترول في العراق يشكل معظم قيمة صادرات العراق فهو اهم مورد من موارد خزينة الدولة وان عوائد البترول هي التي تجعل كافة الميزان الحسابي العراقي في صالح العراق فبواسطة هذه العوائد يمكن انعاش النهضة الصناعية والعمرانية والزراعية كما يمكن بواسطتها زيادة الناتج القومي وبالتالي الدخل القومي ورفع مستوى المعاشي لكافة المواطنين عن طريق تطور وتركيز القطاع الصناعي والزراعي العراقي ٠

ان الفوائد التي يجنيها العراق من صناعة النفط تاتي من ثلاث طرق هي :ـ

١ـ المبالغ التي تدفعها الشركات الى الحكومة مقابل الامتياز الممنوح لها حيث اصبح حصة العراق بموجب اتفاقية ١٩٥٢ ٥٠ ٠/٠ من الارباح الصافية يتسلمها العراق على الشكل التالي :ـ

ا ـ يكون ثمن الطن الواحد للنفط على الحدود العراقية السورية ٨٤ شلن ونفقة انتاجه ٣ شلن

٢ـ يكون ثمن الطن الواحد للنفط في الفاو = ٨١ شلن و ٦ بنسات ونفقة انتاج ١٣ شلن فالفرق بين نفقة الانتاج وثمن البيع يشكل الربح الصافي الذى يتسلم العراق منه ٥٠ ٠/٠ وقد نصت الاتفاقية على ان لا تقل حصة العراق من الارباح عن ٢٥ مليون دينار في الظروف الاعتيادية ٠

٢ـ النفقات التي تقدم بها الشركات داخل العراق كاجور العمال والمستخدمين واجور النقل ورسم الميناء وعلى مصاريفها الاخرى ٠

٣ـ توفير النفط ومشتقاته لسد حاجة العراق ٠

٤ـ يحق للعراق الحصول على ١٢٫٥ ٠/٠ من الانتاج الصافي للشركات الثلاثة من البترول تتسلمه عينا من فوهه الابار ويحق للعراق أن يتصرف بها كيفما يشاء كأن يكرر قسم منه لسد الحاجة المحلية وبيع الباقي في الاسواق العالمية ٠

سياسة التخطيط الاقتصادى

مفهوم التخطيط الاقتصادى :ـ يعني التخطيط الاقتصادى عدة أشياء ويختلف فهمه بنسبة اختلاف الافراد واختلاف الاحوال التي يذكر فيها ٠

وهو ماخوذ من معنى الخطة ويقصد بها اعداد منهج عمل للمستقبل ٠ وقد عرف الاقتصادى هايك التخطيط الاقتصادى بانه (الادارة المركزية لكل الفعاليات الاقتصادية على اساس خطة عمل واحدة توضح لتوجه موارد المجتمع بصورة عقلية للوصول الى غاية معينة وبطريق واضحة)

اهدافه :ـ التخطيط فعالية بشرية ذو غرض فلا يمكن ان يفكر في التخطيط دون ان يتبادر الى الذهن غرض او هدف ٠ والتخطيط يمكن ان ينظر اليه كوسيلة تتبع للوصول الى غاية

والهدف الرئيسي للتخطيط هو :ـ
١ـ الاقتصاد في الثروات النادرة واستغلال الموارد الاقتصادية على احسن وجه ممكن والغرض هو فتح السبيل للتطور الاقتصادى وذلك بتحشيد كل مصادر الوفر الى الاستثمارات المنتجة ٠
٢ـ محاولة التخلص من الجمود والركود الذين يميزان البلدان المتخلفة وتامين الاستقرار الاقتصادى والنفع العام ورفع مستوى العيش ٠
٣ـ تحرير عقول الافراد والجماعات والحكومات من كثير مما علق بها من الافكار المفروضة اوالمتصورة
٤ـ يدفع التخطيط عجلة المجتمع بخطوات واسعة وبزمن قصير لتحقيق الرفاه والاستقرار ٠
هيكل التخطيط الاقتصادى :ـ تراعى عند بناء الهيكل الامور التالية ١ـ الهدف الذى يرمي اليه التخطيط ٢ـ المدى الذى يقطعه التخطيط ٣ـ التكاليف المادية والمعنوية التي يتحملها الناس بسبب التخطيط ٠
مشكلات التخطيط الاقتصادى :ان عملية التخطيط الاقتصادى عملية جماعية تعاونية ٠ وانه يؤدى الى مجموعة متشابكة من المشكلات والوسائل البشرية والمادية فانه من السهل رسم ووضع خطة ولكن لتنفيذها والسير بها حتى النهاية امر محفوف بالمصاعب ٠ واهم هذه المشكلات هي ـ
١ـ معارضة اصحاب المصالح التي يشملها التخطيط الاقتصادى كمعارضتهم لاى اصلاح اقتصادى او اجتماعي ٠ لذا فتركيز السلطة امر ضرورى في المراحل الاولى من التخطيط حيث الحزم والتمويل المضمون امران ضروريان ٠ اما بعد تقدم المشروعات ونموها فيمكن البدء في تقليل المركزية وتوزيع السلطات حسب ما تقتضيه الظروف والمصلحة العامة ٠
٢ـ كيفية استغلال الثروات القومية والمحافظة على سير فعاليات اقتصاديات البلد دون تعثر او تلكؤ ٠ واهم ما يجابه البلد المخطط هو توفير راس المال الضرورى لتخويل المشروعات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة العملات الاجنبية اللازمة لشراء المواد الضرورية للمشروعات وان توفير راس المال امرا صعبا لان قابلية تكوين فضلة راس المال امرا صعبا في البلاد المتخلفة لانخفاض مستوى الكسب لذا اصبح من الواجب ايجاد هذا المال واستخدامه في المجالات التي تدر احسن عائد ٠
٣ـ ان التخطيط امرا يعود للمستقبل ويشمل افكارا واستعدادت منظمة تسبق تطبيق الخطط٠ فهناك تخطيط طويل الاجل وقصير الاجل ويصعب التميز بينهما حيث ان المنهج الطويل الاجل انما هو مجموع مناهج قصيرة الاجل واهم ما يمكن ان يقدمه الاقتصادى هو نجاحه في تثبيت منهج طويل الاجل ومراعات تاثير المناهج القصيرة في احوال واهداف مناهج المدى الطويل ٠ وترتبط بهذه المشكلة عدم التثبت والتاكد بما يكنه المستقبل فربما تجرى بعض الحوادث لا تخطر ببال المخطط او فوق طاقته فالمخطط يعتمد على الحدس والتخمين والاستقراء والقياس للاستعدات المقبلة وكثيرا ما يفشل نتيجة الخطاء في التقدير ٠
٤ـ تحديد فترات التخطيط وهذا يتوقف على طبيعة المشروع وتوفر العوامل اللازمة لتنفيذه والعقبة التي تقف في وجه تنفيذ المشروعات الاقتصادية هي موقف الناس تجاه المخطط الجديدة سيما اذا كانت اذا كانت تخالف ما اعتادوا عليه ٠ وعلى قدرتهم على تقبل ما هو جديد واخيرا ان نجاح الخطة يعتمد على تعاون الشعب وهيئاته مع الحكومة في تنفيذها وانجاحها فليست الخطة هي خطة حكومية وانما هي خطة قومية لابد وان يشعر بها كل فرد من افراد الشعب وواجبه الوطني يحتم عليه ان يسهم في تحقيقها ٠

التخطيط الاقتصادى في العراق

ان الوضع الاقتصادى الذى كان سائدا في العهد المباد هو اقرب ما يكون الى الفوضى الاقتصادية كما يبدو واضحا من دراسة قطاعات الاقتصاد العراقي ـ الزراعة والاصلاح الزراعي ـ الصناعة والتصنيع ـ والسياسة النفطية والسياسة المالية ـ البناء والاسكان ٠٠٠الخ ويرجع سبب هذه الفوضى الاقتصادية الى مجلس الاعمار لانه قد فشل هذا المجلس لتحقيق هدفه وهو الاشراف على صرف القرض الممنوح للعراق من البنك الدولي للانشاء والتعمير لغرض تنفيذ مشروع وادى الثرثار للسيطرة على الفيضان وتحضير خطة اقتصادية ومالية عامة لغرض انماء موارد العراق ورفع مستوى معيشة السكان وعليه فقد وجد قادة الثورة ولا سيما الزعيم عبد الكريم قاسم ضرورة ابدال الفوضى الاقتصادية السابقة بخطة اقتصادية موحدة للجمهورية العراقية وعلى هذا فقد قررت حكومة الثورة الاخذ بمبداء التخطيط الاقتصادى فاحدثتبموجب قانون السلطة التنفيذية وزارة التخطيط ٠